الجهود النحوية للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في (شرح ابن عقيل)

بلسم عبد الرسول وحيد الشيباني
كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - قسم اللغة العربية

الخلاصة

اللغة العربية من أشرف اللغات وأعلاها مكانة فبها نزل القرآن الكريم الذي زاد من رفعتها وانتشارها في العالم الإسلامي وغير الإسلامي، إذ صارت لغة التواصل والحوار، ولغة العلم والتفكير، وما تعدد لهجاتها وترادف ألفاظها إلا دليلٌ على سعتها، فقد عربت، وترجمت إليها العلوم والآداب الإغريقية، والفارسية، والرومانية، وأصبحت لغة الحديث الرسمية في أنحاء العالم جميعها، ولقد أرسى قواعد هذه اللغة علماء أجلاء تفرغوا للغوص في أعماقها من أجل الحفاظ عليها، ورفع صرحها، ومن بين هؤلاء العلماء، العالم الفذ محمد محيي الدين عبد الحميد الذي كانت له جهود نحوية في شرح ابن عقيل الذي سيكون موضوع هذا البحث وذلك لما له من مكانة وجهود جبارة في إرساء قواعد النحو في هذه اللغة من خلال مصنفاته، ومؤلفاته القيمة في فروع اللغة العربية جميعها، من نحو، وصرف، وأدب، وبلاغة ولا سيما شرح ابن عقيل. من خلال التعرف على نسبه، ومولده، وعصره، ونشأته، وأساتذته، وتلاميذه، وأهم المؤثرات التي أثرت في حياته العلمية .وكذلك مذاهبه الدينية والعلمية، ومكانته بين العلماء، وأهم مؤلفاته التي أثرى بها علوم العربية، ومن ثم سوف أتطرق إلى أهم المسائل التي عالجها هذا العالم الجليل في مؤلفاته، ولا سيما المسائل التي تفرد بها بآراء خاصة، و المسائل التي تابع من خلالها جهود سابقيه، وأهم ملاحظاته وآرائه فيها، وذلك من طريق مؤلفاته ومصنفاته في شتى علوم العربية، وكذلك مما كتب الآخرون عنه، راجية من الله العلي القدير أن يوفقني إلى ذلك، والإحاطة بأهم ما أفاد به العربية في حياته الحافلة بالعلم والمعرفة. ففي تاريخ البشرية رجال شوامخ، وعلماء موسوعيون، وأئمة مجددون لا يكثرون في كل جيل ، بل يظهرون عبر التاريخ على مدد متتابعة ومن هؤلاء الشيخ العلامة الإمام محمد محيي الدين عبد الحميد. فيعود سبب اختيار الموضوع الى الرغبة في خدمة اللغة العربية والرغبة في الإحاطة الإلمام بكل ما كتب عن هذا العالم الفذ، وكذلك أهم مؤلفاته وإعطاء هذا العالم جزءاً من اهتمامنا عرفاناً بما قدمه للعربية من خدمة جليلة من أجل الرفع في شأنها بين لغات العالم، وإثرائها بشتى انواع المعرفة كذلك قلة الابحاث في هذا الموضوع.

The Syntactic Efforts to The Sheikh Mohammad Muhi Ad-Deen Abdulhameed in Ibin Akeel's Explanation

Balsam Abdul-Rassul Waheed Al-Shibani
University of Baghdad - College of Education for Women - Arabic Language Dept.

Abstract

The Arabic language is one of the honoring languages that has a supreme status. Being the language of the Holly Qura'an has increased its refinedness and spread in the Islamic and non-Islamic world. It has become the means of communication and conversation, and the language of knowledge and thought. The multiplicity of its dialects and accents is a sign of its capacity. Many Roman, Persian, and Greek sciences and arts have been translated and Arabicized into it. It has further become the formal language of communication in the world. Many great Arab scholars have played a role in examining it to maintain and elevate it. One of these scholars is the great scientist Mohammad Muhi Ad-Deen Abdulhameed who has done great syntactic efforts in Ibin Akeel's explanation, the topic of the present research. This is because Mohammad has great efforts and status in laying the bases of Arabic syntax through his categories, invaluable publishing in different branches of Arabic language, such as: syntax, morphology, literature, rhetoric, especially in the explanation of Ibin Akeel. The paper will also shed light on Mohammad's origin, date of birth, age, bringing up, professors, his students, the important events that affected his academic life, his scientific and religious orientations, and the most important publishing that enriched the Arabic sciences. Then, the researcher will hopefully cover the most important issues that have been tackled by this respectful scientist in his publishing or in what others have written about him. The tackled

issues either reflect his own ideas, or represent his efforts in following the previous scholars. In the human history, the number of great scholars, Imams, and scientists differs from age to age. One of these scholars is the great scientist Mohammad Muhi Ad-Deen Abdulhameed. The reason behind choosing this great figure is the desire to serve the Arabic language, and cover all what has been written on this figure and his publishing. Besides, it is hoped to give this great figure the due respect and importance as an appreciation to the things he provided to the Arabic language that in return helped elevate its status among the other world languages and enrich it with various lines of knowledge; especially when the amount of studies on this figure is still meager.

المبحث الأول: الشيخ محمد محيي الدين، نسبه، و علمه ،ومناصبه

نسبه

هو محمد محيي الدين عبد الحميد إبراهيم والده الشيخ عبد الحميد إبراهيم[١]، كان من رجال القضاء والفتيا إذ كان والده قاضيًا بمحكمة فارسكور بدمياط ، والتحق بالأزهر الشريف عندما نُقل والده إلى القاهرة ليشغل منصب مفتي وزارة الأوقاف،حصل على درجة العالمية من الأزهر الشريف عام المجتمع[٢]، وقد ظهرت عليه علامات النبوغ قبل التخرج، فقد أقدم على عمل جاد مثمر؛ وهو شرح مقامات الهمذاني ، تتلمذ على جيل الرواد من العلماء الكبار، وقد كان أول دفعته، فاختير مدرسًا بالجامع الأزهر، فظهر من دلائل علمه ونبوغه أن أختير بعد خمس سنوات من تخرجه ليشغل وظيفة مدرس بكلية اللغة العربية ، وكان أصغر أعضاء هيأة التدريس بالكلية سنًا، اختير لتدريس تخصص المادة لطلبة الدراسات العليا. مثل الأزهر في كثير من المؤتمرات الثقافية واللغوية والأدبية وقد رشحته جامعة الأزهر لنيل جائزة الدولة التقديرية في الأدب سنة المجتمع، وقد شمل القرار جانبًا مهمًا من وظائفه التي برز فيها، فقد شغل درجة أستاذ بالأزهر، فأستاذًا بكلية اللغة العربية، فمفتشًا بالمعاهد الدينية، ثم وكيلاً بكلية اللغة العربية، فأستاذًا بكلية أصول الدين[٣]، ثم صار عميدًا لكلية اللغة العربية، وعضوًا بمجمع اللغة العربية شغل أيضًا منصب رئيس لجنة الفتوى بالأزهر الشريف، كما كان عضوًا بمجمع البحوث الإسلامية ويذكر تقرير جامعة الأزهر أنه شارك في عام المجتمع في تأسيس مدرسة الحقوق بالسودان، فقام بمهمته خير قيام، حيث كان مضرب المثل في علو المنزلة، وسمو المكانة بين السودانيين والمصريين على السواء[٤].

ودلالة ذلك ما ألفه وأخرجه من الكتب في هذا المجال، ثم حالت أحوال عمله عن الاستمرار في الكتابة في هذا الباب. وقد تعددت مواهب الشيخ ومناصبه، ولكنه كان أبي النفس، عزوفًا، رشح أكثر من مرة لتولي مشيخة الأزهر[٥]، وكان هناك إجماع على أحقيته للمنصب و رشح لتولي رئاسة جامعات عربية وإسلامية، ولكن أحواله الصحية حالت دون ذلك، وأن الشيخ محمد محيي الدين شيخ المحققين قام بتحقيق كتب لابن تيمية وابن القيم، رحمهما الله، في وقت كان الاقتراب من كتبهم يحتاج إلى شجاعة نادرة، وعلم غزير.[٦]

نشأته:

ولد الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في قرية كفر الحمام بمحافظة الشرقية سنة ١٣١٨ هـ/١٩٠٠ م، إذ نشأ في كنف والده العالم الأزهري الشيخ عبد الحميد إبراهيم الذي كان من رجال القضاء والفتيا، دفع به إلى من يحفظه القرآن ويعلمه مبادئ القراءة والكتابة. ظل بالأزهر حتى حصل على شهادة العالمية النظامية مع أول فرقة دراسية تنال هذه الدرجة وفق طريقة دراسية منتظمة، وذلك في سنة ١٣٤٤هـ = ١٩٢٥.[٧]

ظهرت مواهب الشيخ الجليل مبكرًا، وهو في طور الدراسة، وكان لنشأته في بيت علم وفقه أثر في ذلك، فقد شب وهو يرى كبار رجال العلم والقضاء يجتمعون مع أبيه في البيت ويتطارحون مسائل الفقه والحديث واللغة، وكان من ثمرة ذلك قيامه بشرح مقامات بديع الزمان الهمذاني شرحًا مسهبًا مستفيضًا مشحونًا بدرر الفوائد العلمية وتفسير الإشارات الأدبية والتاريخية التي تمتلئ بها مقامات الحريري، ونشر ذلك العمل وهو لا يزال طالبا قبل أن يظفر بدرجة العالمية.[٨]

في قاعات الدرس :

بعد التخرج يتلقفه معهد القاهرة مدرسًا به، حتى إذ أنشئت كليات الجامع الأزهر لأول مرة اختير للتدريس بكلية اللغة العربية سنة ١٣٥٠هـ / ١٩٣١م، وكان أصغر أعضاء هيأة التدريس بالكلية سنًا، وكان هذا امتيازًا لم يحصل عليه بعض شيوخه وأساتذته، لكنه ناله بجده واجتهاده، ولم تمضِ عليه أربع سنوات بالكلية الجديدة حتى اختير سنة ١٣٥٤هـ = ١٩٣٥ للتدريس بتخصص المادة لطلبة الدراسات العليا، وزامل الكبار من أساتذته وشيوخه مزاملة خصبة مثمرة، فاعترفوا بفضله وعلمه، وتجاوزت شهرته جدران الكلية واسترعى انتباه الإمام الأكبر محمد مصطفى المراغي شيخ الأزهر؛ فاختاره محاضرًا في المناسبات الدينية العامة بالجامع الأزهر كالإسراء والمعراج والاحتفال بالهجرة والمولد النبوي ومثل الأزهر في كثير من المؤتمرات الثقافية واللغوية والأدبية[٩].

أهم المناصب التي تقلدها الشيخ الجليل:[١٠]

١. عين وكيلا لكلية اللغة العربية وأسهم في تطوير شأنها وإعلائه.
٢. عين في سنة ١٣٦٧هـ / ١٩٤٦م مفتشًا بالمعاهدة الدينية.

٣. اختير عضوًا في مجمع اللغة العربية بالقاهرة سنة (١٣٨٤ هـ= ١٩٦٤م)، وتولى رئاسة لجنة إحياء التراث بالمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة.
٤. عضوًا مميزا في مجمع البحوث الإسلامية التابع للأزهر الشريف.
٥. بعد عامين نقل أستاذاً بكلية أصول الدين، فمكث بها نحو أربع سنوات .
٦. اختير مديرًا لتفتيش العلوم الدينية والعربية بالجامع الأزهر.
٧. تقلد في سنة ١٣٧٤هـ / ١٩٥٤م عمادة كلية اللغة العربية، وظل شاغلا هذا المنصب خمس سنوات.
٨. عاد بعدها أستاذًا إلى كلية أصول الدين، ومكث بها خمس سنوات .
٩. بعدها رجع عميدا لكلية اللغة العربية مرة أخرى سنة ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م حتى بلغ سن التقاعد بعدها بعام واحد.(١١)
١٠. استعانت كلية جوردن في الحقوق بالشيخ محمد محيي الدين ليشترك في وضع المناهج للعلوم الشرعية سنة (١٣٥٩هـ= ١٩٤٠م)، وعمل هناك أستاذًا للشريعة الإسلامية.
١١. انتقل من تدريس النحو والصرف إلى دراسة المواريث وأحكام الأسرة بل وضع كتابين في الأحوال الشخصية وأحكام المواريث، ولا يزالان يعدان من المراجع الوافية في بابهما[١٢].

إسهامه العلمي:[١٣]

قامت شهرة الشيخ محمد محيي الدين على جهوده في :

إسهاماته في علوم اللغة العربية والنحو والصرف وشروحها:

حقق كلا من :

١. شرح الآجرومية.
٢. شرح قطر الندى وبل الصدى.
٣. شذور الذهب.
٤. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.
٥. شرح ابن عقيل على الألفية.
٦. مغني اللبيب.
٧. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك.
٨. الإنصاف في مسائل الخلاف.
٩. التحفة السنية في شرح المقدمة الاجرومية.
١٠. تنقيح الازهرية.

هذه الكتب كانت تدرس في الأزهر الشريف في سنوات دراسية متدرجة من المرحلة الابتدائية حتى مرحلة تخصص المادة في كلية اللغة العربية. وهو في هذه الكتب يضبط الأمثلة والشواهد من القرآن الكريم والحديث النبوي والشعر العربي، ثم يشرح الأبيات شرحًا وسطًا، مع إعرابها كاملة مستعملا عبارة سهلة وأسلوبًا قريبًا، وقد يتوسع أحيانًا في الشرح، ويتعرض للمسائل الخلافية معقبًا أو مرجحًا أو مفسرًا. ويعلق أحد العلماء الكبار على شروح الشيخ بقوله: "ولا يزال كثير منا أعضاء المجمع يرجع إلى كتاباته وتعليقاته، وإلى هذا المدد الزاخر من المكتبة النحوية التي نقلها من ظلام القدم إلى نور الجدة والشباب"[١٤].

ولم يكن الشيخ محمد محيي الدين نحويًا فحسب، بل كتب وحقق في أكثر الفنون الذائعة بين الدارسين، فهو في الفقه مع ما أشرنا إليه من كتب في كلية جوردون كتب شرحًا على متن نور الإيضاح في الفقه الحنفي بعنوان "سبيل الفلاح في شرح نور الإيضاح"، ولم يكتف بذلك فيتجاوز الفقه الحنفي إلى الفقه الشافعي، ويؤلف كتابًا بعنوان "الدروس الفقهية على مذهب السادة الشافعية"، ويحقق كتاب "الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع" في الفقه الشافعي.[١٥]

إسهاماته في أصول الفقه:[١٦]

١. حقق في كتاب الموافقات للشاطبي.
٢. منهاج الوصول في معرفة علم الأصول.
٣. المسودة في أصول الفقه التي تتابع على تأليفها ثلاثة من أئمة آل تيمية.

إسهامه في علم الحديث[١٧] : حقق:

١. سنن أبي داود
٢. الترغيب والترهيب للمنذري.
٣. شرح ألفية الحديث للسيوطي.
٤. المنهج الأحمد في تراجم الإمام أحمد.
٥. الجامع الصغير.
٦. فتح المبدي.

إسهامه في كتب التوحيد[١٨] **:**

١. شرح الجوهرة.
٢. أقوال المعاصرين في حكم ترك العمل.

٣. يعلق على رسالة الإمام محمد عبده في التوحيد.
٤. حقق موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول بالاشتراك مع محمد حامد الفقي.
٥. يحقق في علم الكلام بمقالات الإسلاميين للأشعري.
٦. الفرق بين الفرق للبغدادي.
٧. يؤلف مختصرا في أدب البحث والمناظرة .

إسهاماته وكتبه في اللغة والأدب[١٩] :

١. أدب الكاتب لابن قتيبة.
٢. المثل السائر لابن الأثير.
٣. يتيمة الدهر للثعالبي.
٤. معاهد التنصيص.
٥. العمدة لابن رشيق.
٦. زهر الآداب للحصري.
٧. الموازنة بين الطائيين.

إسهاماته في الشعر:[٢٠]

١. شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة.
٢. ديوان نهج البلاغة للشريف الرضي.
٣. ديوان الحماسة لأبي تمام .
٤. علّق على شرح المعلقات السبع للزوزني.
٥. شرح القصائد العشر للتبريزي.
٦. الموازنة بين أبي تمام والمتنبي.
٧. الموازنة بين أبي تمام والبحتري من تأليف أبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي.
٨. أبو الطيب المتنبي ماله وما عليه.
٩. روضة العقلاء ونزهة الفضلاء لابن حبان البستي.

إسهاماته وتحقيقاته في مجال التاريخ الإسلامي[٢١]:

١. سيرة ابن هشام.
٢. مروج الذهب للمسعودي.
٣. وفيات الأعيان لابن خلكان.
٤. فوات الوفيات لابن شاكر.
٥. نفح الطيب للمقري.
٦. تاريخ الخلفاء للسيوطي.
٧. وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى للسمهودي.

إسهاماته في تفسير القران الكريم:[٢٢]

التفسير الكبير لفخر الدين الرازى المشهور باسم مفاتيح الغيب .

جهوده في اصول الفقه والدين:[٢٣]

١. الموافقات في أصول الأحكام .
٢. الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية.
٣. المسوَّدة في أصول الفقه لابن تيمية
٤. الحاوي للفتاوي للسيوطي .
٥. الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع للخطيب .
٦. منهاج الوصول في علم الأصول .
٧. الدروس الفقهية على مذهب السادة الشافعية .
٨. أحكام المواريث على المذاهب الأربعة .
٩. الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية .

لم يكن الشيخ الجليل يستعين بأحد في إخراج هذه الكتب الكثيرة، وبعضها من ذوات المجلدات، وكان يتولى بنفسه تصحيح تجارب الطبع إمعانًا في الدقة.. وهذه الخصوبة في إخراج كتب التراث التي تجاوزت ثمانين كتابًا أثارت حقد بعض المشتغلين بالعلم، فاتهموا الشيخ بأنه لا يلتزم بالمناهج الجديدة في التحقيق، وأنه لا يتابع التعليق، مكتفيًا بالنص الصحيح، وإغفال النسخ الخطية التي اعتمد عليها في تحقيقه، وهذا النقد وإن كان بعضه صحيحًا يحتاج إلى مناقشة؛ فالعبرة بإخراج نص سليم من الأخطاء قريب من الصورة التي وضعها عليه المؤلف، وما قيمة التعليقات على نص مليء بالأخطاء، وقد عرف الناس قدر الشيخ فأقبلوا على قراءة ما كتب، ومطالعة مؤلفاته وتحقيقاته، ونالت كتبه الحظوة وبُعد الصيت فانتشرت انتشارًا واسعًا[٢٤].

المبحث الثاني :الكلام وما يتألف منه

الكلام المصطلح عليه عند النحاة عبارة عن "اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها"، فاللفظ: جنس يشمل الكلام، والكلمة، والكلم، ويشمل المهمل كـ " ديز " والمستعمل كـ "عمرو" ، ومفيد :أخرج المهمل ، و"فائدة يحسن السكوت عليها " أخرج الكلمة، وبعض الكلم وهو ما تركّب من ثلاث كلمات فأكثر ولم يحسن السكوت عليه [٢٥]. ولا يتركب الكلام إلا من اسمين ، نحو "زيد قائم" ، أو من فعل واسم كـ "قام زيد" وكقول المصنف "استقم" فانه كلام مركب من فعل أمر وفاعل مستتر. وقد عرف المصنف "الكلام " ليدل على أن التعريف انما هو في اصطلاح النحويين ، لا في اصطلاح اللغويين، وهو في اللغة : اسم لكل ما يتكلم به، مفيداً كان او غير مفيد[٢٦].

والكلام: اسم جنس، واحده كلمة، وهي : إما اسم، وإما فعل، وإما حرف، لأنها إن دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان فهي الاسم ، وإن اقترنت بزمان فهي الفعل ، وإن لم تدل على معنى في نفسها- بل في غيرها فهي الحرف[٢٧].

والكلام كما عرفه العلامة محمد محيي الدين: ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر، كقولك: إن قام زيد. وان اسم الجنس يكون على نوعين: أحدهما يقال له اسم جنس جمعي، والثاني يقال له اسم جنس إفرادي، فأما اسم الجنس الجمعي فهو " ما يدل على أكثر من اثنين، ويفرق بينه وبين واحده بالتاء، والتاء غالبا تكون في المفرد مثل كلم وكلمة، وربما كانت زيادة التاء في الدال على الجمع مثل كمء للواحد وكمأة للكثير، وهو نادر. وقد يكون الفرق بين الواحد والكثير بالياء، كزنج وزنجي ، وروم وروومي، فأما اسم الجنس الإفرادي فهو "ما يصدق على الكثير والقليل واللفظ واحد"، كماء وذهب وخل وزيت[٢٨].

ولقد وجد ان كثيراً من جموع التكسير يفرق بينها وبين مفردها بالتاء كما يفرق بين اسم الجنس الجمعي وواحده، نحو قرى وواحده قرية. وأوضح العلامة محمد محيي الدين عبد الحميد أن بين النوعين اختلافاً من وجهين:

الوجه الاول: أن الجمع لا بد أن يكون على زنة معينة من زنات الجموع المحفوظة المعروفة ، فأما اسم الجنس الجمعي فلا يلزم فيه ذلك، كما في (بقراً وشجراً وثمراً) لا يوافق زنة من زنات الجمع[٢٩].

والوجه الثاني: ان الاستعمال العربي جرى ان الضمير وما أشبهه يرجع الى اسم الجنس الجمعي مذكراً كقوله تعالى : (إن البقر تشابه علينا)"سورة البقرة/ آية (٧٠)"، وقوله جل شأنه : (إليه يصعد الكلم الطيب)"سورة فاطر/آية (١٠)"، فأما الجمع في الاستعمال العربي جرى على ان يعود الضمير اليه مؤنثاً، كما تجد في قوله تعالى : (لهم غرف من فوقها غرف مبنية)"سورة الزمر/آية (٢٠)" وقوله سبحانه: (والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبوئنهم من الجنة غرفاً تجري من تحتها الأنهار)"سورة العنكبوت/آية (٥٨)".

والكلمة هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد ، فقولنا "الموضوع لمعنى" أخرج المهمل كديز" وقولنا "مفرد" أخرج الكلام ، فإنه موضوع لمعنى غير مفرد. ثم ذكر العلامة محمد بن محيي الدين – أن القول يعم الجميع ، والمراد أنه يقع على الكلام أنه قول، ويقع ايضاً على الكلم والكلمة أنه قول ، وزعم بعضهم أن الأصل استعماله في المفرد، وذكر ان الكلمة قد يقصد بها الكلام، كما في كلمة "الاخلاص"[٣٠]. وقد يجتمع الكلام والكلم في الصدق، وقد ينفرد أحدهما. فمثال اجتماعهما "قد قام زيد" فإنه كلام، لإفادته معنى يحسن السكوت عليه، وكلم، لأنه مركب من ثلاث كلمات، ومثال انفراد الكلم "إن قام زيد"، ومثال انفراد الكلام "زيد قائم".[٣١]

١. **فوائد الكلام : للكلام أربع فوائد وهي كما يأتي** :

الأولى : من أسماء الأفعال وهي على ثلاثة انواع .

النوع الاول : ما هو واجب التنكير، وذلك نحو ويها وواها.

النوع الثاني: ما هو واجب التعريف، وذلك نحو نزال وتراك وبابهما.

النوع الثالث: ما هو جائز التنكير والتعريف، وذلك نحو: صه ومه، فما نون وجوباً أو جوازاً فهو نكرة ، وما لم ينون فهو معرفة[٣٢].

الفائدة الثانية: توافق أسماء الافعال في ثلاثة أمور.

أولها: الدلالة على المعنى.

وثانيها: إن كل واحد من أسماء الأفعال يوافق الفعل الذي يكون بمعناه في التعدي واللزوم غالباً[٣٣].

وثالثها : إنه يوافق الفعل الذي بمعناه في إظهار الفاعل وإضماره ، ومن غير الغالب في التعدي نحو "آمين" فإنه لم يحفظ في كلام العرب تعديه لمفعول، مع أنه بمعنى استجب وهو فعل متعد ، وكذا "إيه" فإنه لازم مع أن الفعل الذي بمعناه – وهو زدني- متعد، وتخالفها في سبعة أمور[٣٤]:

الأول : إنه لا يبرز معها ضمير ، بل تقول "صه" بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع المذكر والمؤنث، بخلاف "أسكت" فإنك تقول : اسكتي ، واسكتا ، واسكتوا ، واسكتن.

الثاني : إنها لا يتقدم معمولها عليها، فلا تقول : "زيداً عليك"، كما تقول : "محمداً الزم".

الثالث أنه يجوز توكيد الفعل توكيداً لفظياً باسم الفعل : تقول : انزل نزال ، وتقول : اسكت صه، كما تقول: انزل انزل ، واسكت اسكت، ولا يجوز توكيد اسم الفعل بالفعل[٣٥].

الرابع : إن الفعل اذا دل على الطلب جاز نصب المضارع في جوابه، فتقول : انزل فأحدثك، ولا يجوز نصب المضارع في جواب اسم الفعل ولو كان دالاً على الطلب كصه ونزال.

الخامس: إن أسماء الأفعال لا تعمل مضمرة ، بحيث تحذف ويبقى معمولها، ولا متأخرة عن معمولها، بل متى وجدت معمولاً تقدم على اسم فعل تعين عليك تقدير فعل عامل فيه.
السادس : إن أسماء الأفعال غير متصرفة ، فلا تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان، بخلاف الأفعال[٣٦].
والسابع: أنها لا تقبل علامات الأفعال كالنواصب والجوازم ونون التوكيد وياء المخاطبة وتاء الفاعل[٣٧].
الفائدة الثالثة: اختلف النحاة في اسماء الأفعال، فقال البصريون، هي اسماء قامت مقام الأفعال في العمل، ولا تتصرف تصرف الأفعال بحيث تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان، ولا تصرف الأسماء بحيث يسند اليها اسناداً معنوياً مبتدأ وفاعلاً، وبهذا فارقت الصفات كأسماء الفاعلين والمفعولين، وقال جمهور الكوفيين: إنها أفعال، لأنها تدل على الحدث والزمان، كل ما في الباب أنها جامدة لا تتصرف، فهي كليس وعسى ونحوهما، اما شيخنا الجليل فقد ذهب الى ما ذهب اليه أبو جعفر بن صابر[٣٨]، وقال: هي نوع خاص من أنواع الكلمة، فليست أفعالاً وليست أسماء، لأنها لا تتصرف تصرف الأفعال ولا تصرف الأسماء، ولأنها لا تقبل علامة الأسماء ولا علامة الأفعال، وأعطاها اسماً خاصاً بها حيث سماها "خالفة".[٣٩]
والفائدة الرابعة : ان الفعل ثلاثة اقسام: ماض ومضارع وأمر، وهو ما ذهب اليه النحاة جميعهم، وذهب الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد الى ان الفعل قسمان: ماض، ومضارع، وأما ما نسميه فعل الأمر فهو عندهم من المضارع ومقتطع منه، فأصل "اضرب" عندهم "لتضرب" بلام الأمر، فحذفت اللام، ثم حذف حرف المضارعة ، ثم جيء بهمزة الوصل توصلاً الى النطق بالضاد الساكنة، وهو تكلف لا داعي له[٤٠].

٢. **سبب اختلاف النحويين** :

اختلف النحويون ومنهم العلامة محمد محيي الدين في سبب بناء بعض الالفاظ: أهو شيء واحد يوجد في كل مبنى منها، أو اشياء متعددة يوجد واحد منها في بعض أنواع المبنيات وبعض آخر في نوع آخر، وهكذا؟ فذهب جماعة الى ان السبب متعدد، وأن من الأسباب مشابهة الاسم في المعنى للفعل المبنى، ومثاله عند هؤلاء من الاسم ، نزال وهيهات، فإنهما لما أشبها "انزل وبعد" في المعنى بنيا، وهذا السبب غير صحيح، لأنه لو صح للزم بناء نحو "سقياً لك" و"ضربا زيداً" فإنهما بمعنى فعل الأمر وهو مبنى[٤١]. وايضاً يلزمه إعراب نحو "أف" و "أوه" ونحوهما من الأسماء التي تدل على معنى الفعل المضارع المعرب، ولم يقل بذلك أحد، وإنما العلة التي من أجلها بنى "نزال " و"شتان" و "أوه" وغيرها من أسماء الأفعال هي شبهها الحرف في كونها عاملة في غيرها غير معمولة لشيء، ألا ترى أنك اذا قلت نزال كان اسم فعل مبنياً على الكسر لا محل له من الاعراب، وكان له فاعل هو ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وهذا الفاعل هو المعمول لاسم الفعل، ولا يكون اسم الفعل ابدأ متأثراً بعامل يعمل فيه، لا في لفظه ولا في محله. وقال قوم منهم: ان من اسباب البناء عدم التركيب، وعليه تكون الأسماء قبل تركيبها في الجمل ليست معربة ولا مبنية، لأن الإعراب والبناء حكمان من أحكام التراكيب، ألا ترى أنهم يعرفون الإعراب بأنه: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل، أو يعرفونه بأنه: تغير أواخر الكلمات لاختلاف العوامل الداخلة عليها، والبناء ضده، فما لم يكن تركيباً لا يجوز الحكم بإعراب الكلمة ولا ببنائها[٤٢].

ان من أسباب البناء ان يجتمع في الاسم ثلاثة أسباب من موانع الصرف، وعللوه بأن السببين يمنعان من صرف الاسم، وليس بعد منع الصرف إلا ترك الإعراب بالمرة، ومثلوا لذلك بـ "حذام، قطام" ونحوهما ، وادعوا أن سبب بناء هذا الباب اجتماع العلمية، والتأنيث، والعدل عن حاذمة وفاطمة، وهو فاسد، فإنا وجدنا من الأسماء ما اجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف ، وهو مع ذلك معرب، ومثاله "أذربيجان" فإن فيه العلمية والتأنيث والعجمة والتركيب وزيادة الألف والنون، وليس بناء حذام ونحوه لما ذكروه، بل لمضارعته في الهيأة نزال ونحوه، مما بنى لشبهه بالحرف في نيابته عن الفعل وعدم تأثره بالعامل[٤٣].

إن المعرب خلاف المبني، وقد تقدم أن المبني ما أشبه الحرف، فالمعرب ما لم يشبه الحرف، وينقسم الى صحيح وهو: ما ليس آخره حرف علة، والى معتل وهو ما آخره حرف علة. وينقسم المعرب ايضاً الى متمكن أمكن – وهو المنصرف- كزيدٍ وعمرو، والى متمكن غير أمكن – وهو غير المنصرف نحو: أحمد ومساجد ومصابيح.

ولما فرغ العلامة محمد بن محيي الدين من بيان المعرب والمبني من الاسماء شرع في بيان المعرب والمبني من الافعال، إذ جاء في بعض المذاهب النحوية أن الاعراب أصل في الأسماء، فرع في الافعال، فالأصل في الفعل البناء عندهم، وذهب آخرون الى ان الاعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال، والأول هو الصحيح، حيث نقل في البسيط أن بعض النحويين ذهب الى ان الإعراب أصل في الأفعال، فرع في الأسماء[٤٤].

٣. **المبني من الأفعال ضربان :**

(أحدهما) ما اتفق على بنائه ، وهو الماضي، وهو مبني على الفتح، نحو "ضرب وانطلق" ما لم يتصل به واو او جمع فيضم، او ضمير رفع متحرك فيسكن[٤٥].

(والثاني) ما اختلف في بنائه والراجح أنه مبني، وهو فعل الأمر نحو "اضرب" وهو مبني عند بعض النحويين، ومعرب عند البعض الآخر. والمعرب من الافعال هو المضارع، ولا يعرب الا اذا لم تتصل به نون التوكيد او نون الإناث، فمثال نون التوكيد المباشرة "هل تضربن" والفعل معها مبني على الفتح، ولا فرق في ذلك بين الخفيفة والثقيلة، فإن لم تتصل به لم يبنَ[٤٦].

ولقد بدأ العلامة الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في الترجمة والتقسيم بالمعرب لكونه أشرف من المبنى لكونه هو الأصل في الأسماء، وبدأ في التعريف بالمبني لكونه منحصراً، والمعرب غير منحصر، إذ يرى أن خلاصة الكلام في أسباب البناء قد أنتجت أن المبنى من الأسماء ستة ابواب ليس غير.[٤٧]

بُني الفعل الماضي لأن البناء هو الأصل، وإنما كان بناؤه على حركة مع أن الأصل في البناء السكون- لأنه أشبه الفعل المضارع المعرب في وقوعه خبراً وصفة وصلة وحالاً، والأصل في الإعراب أن يكون بالحركات ، وإنما كانت الحركة في الفعل الماضي خصوص الفتحة لأنها أخف الحركات فقصدوا أن تتعادل خفتها مع ثقل الفعل بسبب كون معناه مركباً، لئلا يجتمع ثقيلان في شيء واحد، وتركيب معناه هو دلالته على الحدث والزمان(٤٨).

ان نحو "اضرب" مجزوم بلام الأمر مقدرة، وأصله لنضرب، فحذفت اللام تخفيفاً، فصار "تضرب" ثم حذف حرف المضارعة قصدا للفرق بين هذا وبين المضارع غير المجزوم عند الوقف عليه، فاحتيج بعد حذف حرف المضارعة الى همزة الوصل توصلاً للنطق بالساكن – وهو الضاد- فصار "اضرب" وفي هذا من التكلف ما ليس بخفي. ولا فرق في اتصال نون التوكيد بالفعل المضارع ومباشرتها له بين أن تكون ملفوظاً بها، وأن تكون مقدرة(٤٩).

ويذكر العلامة الشيخ محمد محيي الدين أن من المبنيات ما يكون بناؤه على السكون، ومنه ما يكون بناؤه على حركة من الحركات الثلاث. واعلم أنه ينوب عن السكون في البناء الحذف، والحذف يقع في موضعين: الأول الأمر المعتل الآخر، نحو: اغز وارم واسع، والثاني: الأمر المسند الى ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة، نحو اكتبا واكتبوا واكتبي ، وأنه ينوب عن الفتح في البناء شيئان: أولهما الكسر، وذلك في جمع المؤنث السالم اذا وقع اسماً للا النافية للجنس(٥٠)، نحو مسلمات، وثانيهما الياء، وذلك في جمع المذكر السالم والمثنى اذا وقع أحدهما اسماً للا النافية للجنس أيضاً، نحو: لا مسلمين، وأنه ينوب عن الضم في البناء شيئان: أحدهما الألف، وذلك في المثنى اذا وقع منادى نحو: يا زيدان، وثانيهما الواو، وذلك في جمع المذكر السالم اذا وقع منادى ايضاً، نحو: يا زيدون.

ذكر المصنف قسمين يعربان بالحروف: أحدهما الأسماء الستة، والثاني المثنى ، ثم ذكر القسم الثالث، وهو جمع المذكر السالم وما حمل عليه، وإعرابه : بالواو رفعاً، وبالياء نصباً وجراً. وأشار بقوله :"عامرٍ ومذنبِ"الى ما يجمع هذا الجمع، وهو قسمان: جامد، وصفة.

وأشارالشيخ محمد محيي الدين الى الجامد الجامع للشروط التي ذكرها في الشرح بقوله: "عامر" فإنه علم لمذكر عاقل خالٍ من تاء التأنيث ومن التركيب، فيقال فيه: عامرون. كذلك أشار الى الصفة المذكورة أولاً بقوله: "ومذنب" فإنه صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث وليست من باب أفعل فعلاء ولا من باب فعلان فعلى ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، فيقال فيه: مذنبون.(٥١)

واختلف النحاة في جمع العلم المركب تركيباً مزجياً، ان كان يجمع جمع مذكر سالم ويجمع صدره فيقال في جمع سيبويه سيبون، وقال بعضهم ومنهم الشيخ محمد محيي الدين انها تجمع جملته فيقال: سيبويهون، أما المركب تركيباً اسنادياً فقد أجمعوا على أنه لا يجمع بالواو والنون أو الياء والنون.(٥٢)

ولقد جاء على ما يعرب من الأسماء بالنيابة وشرع في ذكر ما يعرب من الأفعال بالنيابة، وهي الأمثلة الخمسة: فأشار بقوله "يفعلان" الى كل فعل مضارع اشتمل على ألف اثنين: سواء كان في أوله الياء، نحو "يضربان" أو التاء، نحو : "تضربان" وأشار بقوله : "وتدعين" الى كل فعل اتصل به ياء مخاطبة، نحو: "انت تضربين" وأشار بقوله: "وتسألون" الى كل فعل اتصل به واو الجمع، نحو: "أنتم تضربون" سواء كان في أوله التاء كما مثل، أو الياء، نحو "الزيدون يضربون".

أما الأمثلة الخمسة فهي: يفعلان، وتفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين ترفع بثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذفها ، فنابت النون فيه عن الحركة التي هي الضمة، نحو: "الزيدان يفعلان" فيفعلان: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذفها، نحو: "الزيدان لن يفعلا". إذ إن الاسم لا يكون في آخره واو قبلها ضمة، إلا إن كان مبنياً وجد ذلك فيه، نحو هو، ولم يوجد ذلك في المعرب إلا في الأسماء الستة في حالة الرفع نحو: "جاء أبوه" وقد أجاز ذلك بعض النحويين في موضعين آخرين، أحدهما: ما سمي به من الفعل، نحو: يدعو، ويغزو، والثاني: ما كان أعجمياً، نحو سمند، وقمندو(٥٣).

ولا خلاف بين أحد من النحاة في أن هذا ضرورة لا تجوز في حالة السعة، والفرق بين هذا والذي قبله أن فيما مضى حمل حالة واحدة على حالتين، ففيه حمل النصب على حالتي الرفع والجر، ولهذا جوزه بعض العلماء في سعة الكلام، إذ ورد في قراءة جعفر الصادق رضى الله عنه: (من أوسط ما تطعمون أهاليكم)"سورة المائدة/آية(٨٩)"، أما هذا ففيه حالتان – وهما حالة الرفع وحالة الجر على حالة واحدة وهي حالة النصب، وليس من شأن الأكثر أن يحمل على الأقل، ومن أجل هذا اتفقت كلمة النحاة على انه ضرورة يغتفر منها ما وقع فعلاً في الشعر، ولا ينقاس عليها. وأخيرا فقد أشار العلامة محمد بن محيي الدين الى ان المعتل من الأفعال هو ما كان في آخره واو قبلها ضمة، نحو: يغزو، او ياء قبلها كسرة، نحو: يرمي، أو الف قبلها فتحة، نحو: يخشى(٥٤).

الباب الثالث : الجهود النحوية للعلامة محمد محيي الدين عبد الحميد في شرح ابن عقيل

بعد الانتهاء من الباب الثاني يمكن الحديث عن جهود محمد محيي الدين عبد الحميد في – شرح ابن عقيل- من ناحية: الاسلوب، العرض، النظام النحوي، التركيب النحوي، الاعتماد على المنهج النحوي ومخالفة العلماء السابقين او موافقتهم وتأييدهم ومن حيث الاعتماد على القاعدة المعتمدة والمستعملة والمتداولة في كتب الاقدمين والمحدثين وعمله في تخريج الشواهد القرآنية والشعرية والاحاديث والأمثال وتوضيحها دلالياً ونحوياً. ونسبة الشواهد الى أصحابها وكيفية تقديمه للمادة النحوية.

يعد كتاب شرح قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل على (الخلاصة) ألفية الامام محمد جمال الدين بن مالك للعلامة محمد محيي الدين عبد الحميد من أكثر الشروحات تميزاً حيث انه اكثر من أن تتسع هذه الكلمة الموجزة لتعداده وبيان مزاياه ، لقد شرحت الخلاصة فيما سبق على أيدي أكثر العلماء الأكابر وأبرزهم فمن بين هؤلاء ابن هشام إذ شرحها مرتين، احدهما في كتابه أوضح المسالك الى ألفية بن مالك والثانية في كتاب (دفع الخصاصة عن قراء الخلاصة) ومن بين العلماء الآخرين الذين كانت لهم اليد الطولى بعد ذكر هذين الكتابين _السيوطي_ حيث له حواشٍ عدة على الألفية والتسهيل.

وممن شرح الخلاصة كذلك محمد بدر الدين بن محمد بن عبد الله بن مالك إذ أخرج هذا الكتاب اخراجاً جيداً وشرحه في ثلاثة شروح منها الوجيز والوسيط والبسيط والذي كان مرجعاً مهماً لطلاب العلم في اللغة العربية والنحو والتصريف، مع الاشارة الى مذاهب العلماء وبيان ما يختاره من الآراء احياناً.[٥٥]

ولا يفوتنا ان نذكر من الذين كان لهم باع في شرح الألفية الشيخ ابراهيم برهان الدين بن موسى بن ايوب والحافظ عبد الرحمن جلال الدين بن أبي بكر السيوطي وايضاً أبو الخير محمد شمس الدين بن محمد الخطيب. واخيراً وليس آخراً قاضي القضاة عبد الله بهاء الدين بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عقيل القرشي الهاشمي العقيلي نسبة الى عقيل بن ابي طالب الهمذاني الأصل والذي هو موضوع بحثنا هذا إذ اخرج هذا الكتاب اخراجاً دقيقاً وشرحه شرحاً شاملاً جامعاً لأشتات الفن وأدلة مسائله وهو في أربع مجلدات [٥٦].

ولا يسعك ان تجد من بين من شرح الكتاب وهذه الشروح ما لم يتناوله العلماء بالكتابة عليه، وبيان ما فيه من اشارات، واكمال ما عسى ان يشتمل عليه من نقص، وكل ذلك ببركة صاحب الأصل المشروح، وبما ذاع له بين اساطين العلم من شهرة بالفقه في العربية وسعة الباع. وهذه الشروح مختلفة، ففيها المختصر، وفيها المطول، فيها المتعقب صاحبه للناظم يتحامل عليه، ويتلمس له المزالق، وفيها المتحيز له، والمصحح لكل ما يجيء به، وفيها الذي اتخذ صاحبه طريقاً وسطاً بين الايجاز والإطناب، والتحامل والتحيز. ويضيف العلامة محمد محيي الدين عبد الحميد ان من بين هؤلاء الذين سلكوا طريقاً بين الطريقين بهاء الدين بن عقيل، فإنه لم يعمد الى الايجاز حتى يترك بعض القواعد المهمة، ولم يقصد الى الإطناب، فيجمع من هنا ومن هنا، ويبين جمع مذاهب العلماء ووجوه استدلالهم، ولم يتعسف في نقد الناظم: بحق، وبغير حق، كما لم ينحز له بحيث يتقبل كل ما يجيء به: وافق الصواب، أو لم يوافقه. ولصاحب هذا الشرح- من الشهرة في الفن والبراعة فيه، ومن البركة والإخلاص- ما دفع علماء العربية الى قراءة كتابه والاكتفاء به عن أكثر شرح الخلاصة.

لقد أردت ببحثي عن كتاب العلامة محمد محيي الدين عبد الحميد أن أقوم بعمل أتقرب به الى الله تعالى، فرأيت – في أول الأمر- أن أتمم ما قصرت فيه الدراسات والبحوث في اظهار جهوده في شرح ابن عقيل: فأبين اختلاف النحويين واستدلالاتهم ثم نظرت فاذا ذلك يخرج بالكتاب عن أصل الغرض منه، وقد يكون الإطناب باعثاً على الأزورار عنه، ونحن في زمن أقل ما فيه من عائب أنك لا تجد راغباً في علوم العرب إلا في القليل النادر، لأنهم قوم ذهبت مدينتهم، ودالت دولتهم، وأصبحت الغلبة لغيرهم.

لقد اكتفيت في هذا البحث بما لا بد منه، من شرح الشواهد شرحاً وسطاً بين الاقتصار والإسهاب، وبيان بعض المباحث التي أشار اليها الشارح أو أغفلها بتةً في عبارة واضحة وفي ايجاز دقيق، والتذييل بخلاصة مختصرة في تصريف الأفعال. ومما تناوله هذا البحث في الشرح والإسهاب ما يأتي:-

أولا - النكرة والمعرفة :

المعارف : هي

١ - الضمائر ، ٢- الاشارة ، ٣- العلم ، ٤- المضاف الى المعرف ٥- ماأدخل عليه "أل" ٦- الموصول

النكرة : ما يقبل "أل" وتؤثر فيه التعريف، أو يقع موقع ما يقبل "أل" فمثال ما يقبل "أل" وتؤثر فيه التعريف "رجل" فتقول : الرجل واحترز بقوله : "وتؤثر فيه التعريف" مما يقبل "أل" ولا تؤثر فيه التعريف، كعباس علماً، فإنك تقول فيه : العباس، فتدخل عليه "أل" لكنها لم تؤثر فيه التعريف، لأنه معرفة قبل دخولها (عليه) ومثال ما وقع موقع ما يقبل "أل" ذو : التي بمعنى صاحب ، نحو "جاءني ذو مال" أي : صاحب مال، فذو: نكرة، وهي لا تقبل "أل" لكنها واقعة موقع صاحب ، وصاحب يقبل "أل" نحو الصاحب.[٥٧]

وأصل النكرة مصدر "نكرت الرجل" – بكسر الكاف –وأصل المعرفة مصدر "عرفت الرجل" من باب ضرب – أو يكون أصل النكرة اسم مصدر "نكرت" بتشديد الكاف، والمعرفة اسم مصدر "عرفت" بتشديد الراء – ثم نقل كل منهما" الأول اسماً للاسم المنكر ، والثاني اسماً للاسم المعرف ، وهما حينئذ اسماجنس، وليسا علمين، وإلا لوجب منعهما من الصرف للعلمية والتأنيث اللفظي كحمزة وطلحة[٥٨].

اعترض بعض النحاة على بعض التعريف بأنه غير جامع، وذلك لأن لنا أسماء نكرات لا تقبل "أل" ولا تقع موقع ما يقبل "أل"، وذلك أربعة أشياء: الحال في نحو "جاء زيد راكباً" والتمييز في نحو "اشتريت رطلاً عسلاً" واسم لا النافية للجنس في نحو "لا رجل عندنا" ومجرور رب في نحو "رب رجل كريم لقيته". وهذه كلها تقبل أل من حيث ذاتها، لا من حيث كونها حالاً أو تمييزاً أو اسم لا أو مجرور رب. واعترضوا ايضا بأنه غير مانع ، وذلك لأن بعض المعارف يقبل "أل" نحو يهود ومجوس، فإنك تقول: اليهود، والمجوس، وبعض المعارف يقع موقع ما يقبل" أل"، مثل ضمير الغائب العائد الى نكرة ، نحو قولك : لقيت رجلاً فأكرمته، فإن هذا الضمير واقع موقع رجل السابق وهو يقبل "أل".[٥٩]

والجواب أن يهود ومجوس اللذين يقبلان "أل" هما جمع يهودي ومجوسي، فهما نكرتان، فإن كانا علمين على القبيلين المعروفين لم يصح دخول "أل" عليهما ، وأما ضمير الغائب العائد الى نكرة فهو عند بعض النحاة ومنهم العلامة محمد محيي الدين نكرة، فلا يضر عندهم صدق هذا التعريف عليه، اما البعض الآخر فيجعلونه واقعاً موقع "الرجل" لا موقع رجل، وكأنك قلت : لقيت رجلاً فأكرمت الرجل[٦٠].

ومن النحويين من جعلوا الاسم على ثلاثة اقسام ومنهم العلامة محمد محيي الدين في شرح ابن عقيل: فذكر ان القسم الأول: النكرة، وهو ما يقبل "أل" كرجل وكريم، والثاني: المعرفة، وهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه كالضمير والعلم، والثالث: اسم لا هو نكرة ولا هو معرفة، وهو ما لا تنوين فيه ولا يقبل "أل" كمن وما[٦١]. ولقد كان لرأيه أهمية بالغة إذ انه جمع خلاصة علمي النحو والتصريف، في ارجوزة ظريفة، مع الاشارة الى مذاهب العلماء، وبيان ما يختاره من الآراء، أحياناً.[٦٢]

ثانيا ـ لا النافية للجنس:

وهي "لا " التي لنفي الجنس ، والمراد بها "لا" التي لا يقصد بها التنصيص على استغراق النفي للجنس كله.

وانما "التنصيص "احترازاً عن التي يقع الاسم بعدها مرفوعاً، نحو: "لا رجل قائماً" فإنها ليست نصاً في نفي الجنس، حيث يحتمل نفي الواحد ونفي الجنس، فبتقدير ارادة نفي الجنس لا يجوز " لا رجلٌ قائماً بل رجلان" وبتقدير ارادة نفي الواحد يجوز "لا رجلَ قائماً بل رجلان" وأما "لا " هذه فهي لنفي الجنس ليس إلا، فلا يجوز "لا رجلَ قائم بل رجلان". وهي تعمل عمل "إن" فتنصب المبتدأ اسماً لها، وترفع الخبر خبراً لها[٦٣]، ولا فرق في هذا العمل بين المفردة – وهي التي لم تتكرر- نحو "لا غلامَ رجلٍ قائم" ، وبين المكررة ، نحو "لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله".

ولا يكون اسمها وخبرها إلا نكرة، فلا تعمل في المعرفة، وما ورد من ذلك مؤول بنكرة، نحو "قضية ولا أبا حسن لها" فالتقدير: ولا مسمى بهذا الاسم لها ويدل على أنه يعامل معاملة النكرة وصفه بالنكرة.

ان الشروط التي يجب توافرها لإعمال "لا" عمل "إنّ" ستة، وهي: أن تكون نافية، وأن يكون المنفي بها الجنس، وان يكون النفي نصاً في ذلك، وألا يدخل عليها جار كما دخل عليها في نحو : جئت بلا زاد، وان يكون اسمها وخبرها نكرتين ، والا يفصل بينها وبين اسمها أي فاصل ولا خبرها ، وقد صرح الشارح هنا بشرطين وهما الخامس والسادس ، وأشار في صدر كلامه الى الثلاثة الاولى ، وترك واحداً وهو ألا يدخل عليها جار.

ولقد أوله العلامة في شرح ابن عقيل بتأويلين آخرين.

أحدهما: أن الكلام على حذف مضاف، والتقدير : "ولا مثل أبي حسن لها"، ومثل كلمة متوغلة في الابهام لا تتعرف بالاضافة، ونفي المثل كناية عن نفي وجود أبي الحسن نفسه. والثاني : أن يجعل "أبا حسن" عبارة عن اسم جنس وكأنه قد قيل : "ولا فيصل لها"، وهذا مثل تأويلهم في باب الاستعارة نحو "حاتم" بالمتناهي في الجود ، ونحو "مادر" بالمتناهي في البخل، ونحو "يوسف" بالمتناهي في الحسن ، وضابطه : أن يؤول الاسم العلم بما اشتهر به من الوصف[٦٤].

لقد فصّل محمد محيي الدين في ذلك ولكن ذهب آخرون الى ان اسم "لا" اذا كان مثنى او مجموعاً سالماً جمعَ مذكرٍ فهو معرب منصوب بالياء، وليس مبنياً كما ذهب اليه بعض النحاة ، واحتج لما ذهب اليه بأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء[٦٥].

ثالثا ـ حروف الجر :

حروف الجر عشرون حرفاً وهي "الباء ومن والى وعن وعلى والكاف وواو القسم وتاؤه ومذ ومنذ وربَّ وحتى وخلا وعدا وحاشا وكي ومتى- في لغة هُذيل ولعلَّ في لغة عُقيل"[٦٦].

وهذه الحروف منها ما يختص للدخول على الاسم الظاهر، وهو "ربَّ ومذ ومنذ والكاف وواو القسم وتاؤه ومتى" ومنها ما يدخل على الظاهر والمضمر ، وهي البواقي .

إن من حروف الجر ما لفظه مشترك بين الحرفية والاسمية، وهو "الكاف وعن وعلى ومذ ومنذ" . ومنها ما لفظه مشترك بين الحرفية والفعلية ، وهو "خلا وعدا وحاشا". ومنها ما هو ملازم للحرفية، وهو ما بقي . وسميت حروف الجر لأنها تجر معنى الفعل قبلها الى الاسم بعدها. أو لأنها تجر ما بعدها من الاسماء ، أي : تخفضه . وتسمى "حروف الخفض" أيضاً ، لذلك . وتسمى ايضاً "حروف الإضافة"، لأنها تضيف معاني الأفعال قبلها الى الأسماء بعدها، وذلك من الأفعال ما لا يقوى على الوصول الى المفعول به، فقوّوه بهذه الحروف، نحو "عجبت من خالد، ومررت بسعيد". ولو قلت: "عجبتُ خالداً. ومررتُ سعيداً"، لم يجز، لضعف الفعل اللازم وقصوره عن الوصول الى المفعول به، إلا أن يستعين بحروف الاضافة[٦٧].

هذه الحروف العشرون كلها مختصة بالاسماء، وهي تعمل فيها الجر، وتقدم الكلام على "خلا ، وحاشا، وعدا" في الاستثناء، وقل من ذكر "كي ولعل، ومتى" في حروف الجر. ولقد قام العلامة محمد محيي الدين عبد الحميد ببيان واظهار ضبط الشواهد الشعرية كما في قول الشاعر :

هـاك حـروف الجـر، وهـي : مـن، الـى،

حتـى، خـلا، حاشـا، عـدا، فـي، عـن، علـى

مـذ، منذ، ربَّ، اللاّم، كـي، واو، وتا

والكـــــاف، والبـــــاء، ولعـــــل،

وكان الشاهد الاعرابي واضحاً مبيناً كما في شرحه المبسط فيستدل المتلقي عباراته بسهولة ويسر فمن ايضاحاته الاعرابية[٦٩]:

("هاك" ها: اسم فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، والكاف حرف خطاب "حروف" مفعول به لاسم الفعل، وحروف مضاف و"الجر" مضاف إليه "وهي" مبتدأ "من" قصد لفظه: خبر المبتدأ "الى، حتى، خلا- الخ البيتين" معطوفات على "من" بإسقاط حرف العطف في بعضها وإثباته في بعضها الآخر.

فأما "كي" فتكون حرف جر في موضعين[٧٠]:

أحدهما: اذا دخلت على "ما" الاستفهامية، نحو : "كيمه؟" أي : لمه ؟ "ما" استفهامية مجرورة ، "كي"، وحذفت ألفها لدخول حرف الجر عليها، وجيء بالهاء للسكت.

الثاني : قولك : "جئت كي أكرم زيداً" فـ "أكرم" فعل مضارع منصوب بـ"أن" بعد "كي"[٧١]، و "أن" والفعل مقدّران بمصدر مجرور بـ"كي" والتقدير " جئت (كي إكرام زيدٍ،أي) لإكرام زيد.

قد تأتي لام الجر قبل كي، فيقال : "جئت لكي أتعلم" وقد تكون أن المصدرية بعد كي، فيقال "جئت كي أن تكرمني" ففي الاولى تكون كي مصدرية وفي الثانية تكون حرف جر دال على التعليل. وقد يؤتى بـ"كي" غير مسبوقة باللام ولا سابقة لأن، كما يقال: "جئت كي أتعلم" وهي حينئذ تحتمل المصدرية بتقدير اللام قبلها، وتحتمل أن تكون حرف جر دالاً على التعليل وأن المصدرية مقدرة بعدها، وحملها على الوجه الأول أولى؛ لأنه الأكثر في الاستعمال.

ولكي الجارة موضع ثالث تقع فيه، وهو: أن يكون مدخولها "ما" المصدرية، كما في قول الشاعر:

إذا أنتَ لم تنفع فَضرَّ؛ فإنما

يرادُ الفتى كيما يَضرُّ وَيَنفعَ

أي للضر والنفع، وتقديره على نحو ما قال الشارح في الموضع الثاني[٧٢].

وأما "لعل" فالجر بها لغة عقيل ، ومنه قوله "لعل أبى المغوار منك قريب". وقد تحذف اللام كمثل "علَّ" بفتح اللام وكسرها[٧٣].

ومما يستدل من محمد محيي الدين عبد الحميد على اعراب الشاهد النحوي عجز البيت السابق لكعب بن سعد الغنوي، من قصيدة مستجادة يرثي فيها أخاه أبا المغوار- واسمه هرم، وقيل : اسم أبي المغوار شبيب- وصدر البيت قوله:

فقلت : آدع أخرى وارفع الصوت جهرة

ومن العلماء من ينسب هذه القصيدة لسهم الغني أخي كعب وأبي المغوار جميعاً، والصواب عند الاثبات من الرواة ما قدمناه، وقبل هذا البيت قوله:

وداع دعا: يا من يجيب الى الندى

فلم يستجبه عند ذاك مجيب[٧٤]

الإعراب : "فقلت" فعل وفاعل"آدع" فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت "أخرى" مفعول به، وهي صفة أقيمت مقام موصوفها بعد حذفه، وأصل الكلام: ادع مرة اخرى "وارفع" الواو عاطفة، وارفع: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت "الصوت" مفعول به لارفع "جهرة" مفعول مطلق "لعل" حرف ترج وجر شبيه بالزائد "أبي" مبتدأ مرفوع تقديرا، وأبى مضاف و" المغوار" مضاف اليه "منك" جار ومجرور متعلق بقريب الآتي "قريب" خبر المبتدأ[٧٥].

الشاهد فيه : قوله "لعل أبى – إلخ" حيث جر بـ "لعل" لفظ "أبى" على لغة عقيل.

وقوله :

لعلَّ الله فضلكم علينا بشيءٍ أنَّ أمَّكـم شَريمُ

فـ "أبى المغوار" والاسم الكريم : مبتدأن ، و"قريبٌ"، و "فضلكم" خبران، و "لعلَّ" حرف جر زائد[٧٦] دخل على المبتدأ، فهو كالباء في "بحسبك درهم".

فهذا البيت من الشواهد التي لم نقف على نسبتها لقائل معين.

الإعراب: "لعل" حرف ترج وجر شبيه بالزائد "الله" مبتدأ، وهو في اللفظ مجرور بلعل "فضلكم" فضل: فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود الى الله، والكاف مفعول به، والميم علامة الجمع، والجملة من فضل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ "علينا، بشيء" جاران ومجروران يتعلقان بفضل "أن" حرف توكيد ونضب :أمكم" أم: اسم ان، وأم مضاف والضمير مضاف اليه "شريم" خبر أن، وأن واسمها وخبرها في تأويل مصدر بدل من شيء، على تقدير فتح همز "أن"، وأما على كسر الهمزة فإن واسمها وخبرها جملة يقصد بها التعليل[٧٧].

الشاهد فيه: قوله "لعل الله" حيث جر بلعل ما بعدها لفظاً على لغة عقيل كما في البيت السابق، وهو مرفوع في التقدير، ولم يمنع من ظهور رفعه إلا الحركة التي اقتضاها حرف الجر الشبيه بالزائد.

وأما "متى" فالجر بها لغة هذيل ، كمثل "أخرجها متى كمه"[٧٨]. وإن حرف الجر إما أن يفيد معنى خاصاً ويكون له متعلق، واما ألا يفيد معنى خاصاً ولا يكون له متعلق، فالأول الحرف الأصلي الذي يعقد له النحاة باب حروف الجر. والثاني هو ألحرف الزائد كالباء في "بحسبك درهم" و "ما زارني من أحد" والثالث هو الشبيه بالزائد، وانما أشبه الزائد في أنه لا متعلق له، وأشبه الأصلي في الدلالة على معنى خاص كالترجي في لعل والتقليل في رب. ومن حروف الجر ما لا يجر الا الظاهر، كما في "مذ ومنذ" من الاسماء الظاهرة إلا اسماء الزمان، فإن كان الزمان حاضراً كانت بمعنى "في" نحو: "ما

رأيته منذ يومنا" أي: في يومنا ، وان كان الزمان ماضياً كانت بمعنى "من" نحو: "ما رأيته مذ يوم الجمعة" أي : من يوم الجمعة[٧٩].

"مذ ومنذ" يكونان ظرفي زمان، وهما حينئذ اسمان، ويكونان حرفي جر، وحينئذ لا يجران الا اسماء الزمان، طلبا للمناسبة بين حالتيهما، وأما في مثال "ما رأيته منذ أن الله خلقه" فإن اسم الزمان مقدر في هذا المثال، فأصل الكلام "منذ زمان خلق الله إياه".[٨٠] ولم يعد المصنف في كتاب محمد محيي الدين عبد الحميد "لولا" من حروف الجر، وذكرها في غيره.

ومذهب سيبويه أنها من حروف الجر، لكن لا تجر إلا المضمر؛ فتقول: "لولاي، ولولاك، ولولاه" فالياء، والكاف، والهاء – عند سيبويه- مجرورات بـ "لولا"[٨١].

وزعم الأخفش أنها في موضع رفع بالابتداء، ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع؛ فلم تعمل "لولا" فيها شيئاً، كما لا تعمل في الظاهر، نحو: "لولا زيدٌ لأتيتك".

وزعم المبرد أن هذا التركيب – أعنى "لولاك" ونحوه- لم يرد من لسان العرب، وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم، كقوله:

أتُطمع فينا من أراق دماءنا

ولولاك لم يعرض لأحسابنا حَسَن[٨٢]

البيت لعمرو بن العاص يقوله لمعاوية بن أبي سفيان في شأن الحسن بن علي رضى الله تعالى عنهم أجمعين.

اللغة : "أراق" أسال "يعرض" أراد يتعرض لها بالنيل منها "الأحساب" جمع حسب، وهو كل ما يعده المرء من مفاخر قومه.

الإعراب: "أتطمع" الهمزة للاستفهام التوبيخي، تطمع: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت "فينا" جار ومجرور متعلق بتطمع "من" اسم موصول مفعول به لتطمع "أراق" فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود الى الموصولة "دماءنا" دماء" مفعول به لأراق، ودماء مضاف ونا مضاف اليه، والجملة من أراق وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة "ولولاك" لولا: حرف امتناع لوجود وجر، والكاف في محل جر بها، ولها محل آخر هو الرفع بالابتداء كما هو مذهب سيبويه[٨٣]، والخبر محذوف وجوباً، والتقدير: لولاك موجود، وجملة المبتدأ والخبر شرط لولا "لم" نافية جازمة "يعرض" فعل مضارع مجزوم بلم "لأحسابنا" الجار والمجرور متعلق بيعرض، وأحساب مضاف ونا: مضاف إليه "حسن" فاعل يعرض، وجملة يعرض وفاعله لا محل لها من الاعراب جواب لولا.

الشاهد فيه : قوله "لولاك" فإن فيه رداً على أبي العباس المبرد الذي زعم أن "لولا" لم تجيء متصلة بضمائر الجر كالكاف والهاء والياء، ومثله قول الآخر، وينسب إلى عمر بن أبي ربيعة، وليس في ديوانه، والصواب أنه للعرجي[٨٤]:

لولاكَ في ذا العام لَم أحجُجِ

ولقد كان له رأي حول "مذ ومنذ" : فهما تكونان حرفي جر بمعنى "مِن" لابتداء الغاية، ولا تجر "منذ، ومذ" من الأسماء الظاهرة إلا أسماء الزمان فإن كان الزمان ماضياً، نحو : ما رأيتك مذ او منذ يوم الجمعة" ، وبمعنى "في"، التي للظرفية ، ان كان الزمان حاضراً، نحو : "ما رأيته منذ يومنا أو شهرنا" أي : فيهما . وحينئذ تفيدان استغراق المدة ، وبمعنى "من والى" معاً ، اذا كان مجرورهما نكرة معدودة لفظاً أو معنى. ويشترط في مجرورهما أن يكون ماضياً او حاضراً، ويشترط في الفعل قبلهما أن يكون ماضياً منفياً ، فلا يقال : "رأيته منذ يوم الخميس"[٨٥].

ومذ: أصلها "منذ" فخففت ، بدليل رجوعهم الى ضم الذال عند ملاقاتها ساكناً، نحو "انتظرتك مذ الصباح"، ومنذ أصلها "من" الجارة و"اذ" الظرفية، فجعلتا كلمة واحدة . ولذا كسرت ميمها- باعتبار الأصل[٨٦]. ومن بيان الشاهد واعرابه بالتفصيل يظهر جهد النحوي المبسّط للشيخ.

رابعا – الإضافة :

اذا أريد اضافة اسم الى آخر حذف ما في المضاف : من نون تلي الإعراب – وهي نون التثنية ، أو نون الجمع، وكذا ما ألحق بهما- أو تنوين ، وجر المضاف اليه، فتقول : "هذان غلاما زيد، وهؤلاء بنوه، وهذا صاحبه"[٨٧].

واختلف في الجار للمضاف اليه، فقيل: هو مجرور بحرف مقدر – وهو اللام، أو "من" ، أو "في" – وقيل: هو مجرور بالمضاف (وهو الصحيح من هذه الأقوال). ثم الإضافة تكون بمعنى اللام عند النحويين جميعهم، وزعم بعضهم أنها تكون ايضاً بمعنى "من" أو "في"، وهو اختيار المصنف، والى هذا أشار بقوله : "وانو من أو في – الى آخره"[٨٨].

وضابط ذلك : أنه ان لم يصلح إلا تقدير "من" أو "في" فالإضافة بمعنى ما تعين تقديره، وإلا فالإضافة بمعنى اللام.

فيتعين تقدير "من" ان كان المضاف اليه جنساً للمضاف ، نحو "هذا ثوب خز، وخاتم حديد" والتقدير: هذا ثوب من خز، وخاتم من حديد. ويتعين تقدير "في" ان كان المضاف اليه ظرفاً واقعاً فيه المضاف ، نحو : "أعجبني ضرب اليوم زيداً" أي: ضربُ زيد في اليوم، ومنه قوله تعالى: (للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر)"سورة البقرة/ آية ٢٢٦"، وقوله تعالى: (بل مكر الليل والنهار)"سورة سبأ/ آية ٥٤".

المضاف اليه قد يأتي في حال يفيد التخفيف، وفائدته ترجع الى اللفظ ، فلذلك سميت الإضافة فيه لفظية. وأما القسم الأول فيفيد تخصيصاً أو تعريفاً ، كما تقدم ، فلذلك سميت الإضافة فيه معنوية ، وسميت محضة ايضاً، لأنها خالصة من نية الانفصال، بخلاف غير المحضة، فإنها على تقدير الانفصال، تقول : "هذا ضارب زيد الآن" على تقدير "هذا ضارب زيداً" ومعناها متحد، وانما أضيف طلباً للخفة. ولا يجوز دخول الألف واللام على المضاف الذي اضافته محضة ، فلا تقول "هذا الغلام رجل" لأن إضافته منافية للألف واللام[٨٩]، فلا يجمع بينهما.

وأما ما كانت (اضافته) غير محضة فكان القياس يقتضي ان لا تدخل الألف واللام على المضاف ايضاً، وذلك لأنهما متعاقبان، ولما كانت الاضافة فيه على نية الانفصال اغتفر ذلك، بشرط ألا تدخل الألف واللام على المضاف اليه، كـ"الجعد الشعر، والضارب الرجل"، أو على ما أضيف اليه المضاف اليه، كـ"زيد الضارب رأس الجاني"[٩٠].

فإن لم تدخل الألف واللام على المضاف اليه، ولا على ما أضيف اليه (المضاف إليه)، امتنعت المسألة، فلا تأتي "هذا الضارب رجل" (ولا "هذا الضارب زيد") ولا "هذا الضارب رأس جان" هذا اذا كان المضاف غير مثنى ، ولا مجموع جمع سلامة لمذكر، ويدخل في هذا المفرد كما مثل، وجمع التكسير، نحو: "الضوارب- او الضراب- الرجل، او غلام الرجل" (وجمع السلامة لمؤنث، نحو : "الضاربات الرجل، او غلام الرجل")[٩١].

فان كان المضاف مثنى او مجموعاً جمع سلامة لمذكر كفى وجودها في المضاف، ولم يشترط وجودها في المضاف اليه. أي ان وجود الألف واللام في الوصف المضاف اذا كان مثنى، أو جمعاً اتبع سبيل المثنى – أي: على حد المثنى، وهو جمع المذكر السالم- يغني عن وجودها في المضاف اليه، فتأتي : "هذان الضاربا زيد، وهؤلاء الضاربو زيد"[٩٢].

ان المضاف يتخصص بالمضاف اليه، أو يتعرف به، فلا بد من كونه غيره، إذ لا يتخصص الشيء أو يتعرف بنفسه، ولا يضاف اسم لما به اتحد في المعنى: كالمترادفين وكالموصوف وصفته، كما في "سعيد كرز" فظاهر هذا انه من اضافة الشيء الى نفسه، لأن المراد بسعيد وكرز(فيه) واحد، فيؤول الأول بالمسمى، والثاني بالاسم، فكأنه قال: جاءني مسمى كرز، أي: مسمى هذا الاسم، وعلى ذلك يؤول ما أشبه هذا من اضافة المترادفين، كـ "يوم الخميس"[٩٣].

وأما ما ظاهره اضافة الموصوف الى صفته، فمؤول على حذف المضاف اليه الموصوف بتلك الصفة، كقولهم: "وصلاة الأولى"، والأصل "صلاة الساعة الأولى والأولى: صفة للساعة، لا للصلاة، ثم حذف المضاف إليه الساعة- وأقيمت صفته مقامه، فصار "صلاة الأولى فلم يضف الموصوف الى صفته، بل الى صفة غيره[٩٤].

ودور الشيخ في تحقيق شرح ابن عقيل يظهر في الهوامش التي حقق فيها الشرح والاضافات المفيدة والجلية التي أضافها التبسيط المنهج على القارئ وتسهيل ما صعب فهمهُ على القارئ وإيصال الفكرة الرئيسية له بشكل تعليمي واضح وهذا ما ابتغينا بيانه بعرضنا وسردنا لتحقيقاته في الهوامش.

خامساً – إعراب الفعل

لقد كان للشيخ محمد محيي الدين آراءٌ واسعة حول اعراب الفعل ونواصب الفعل المضارع ومن الشواهد الاعرابية التي وضعها لرفد بحر اللغة العربية بالمزيد من المعارف كانت دليلاً واضحاً لطالبي العلم واللاجئين الى بحور المعرفة .

أرفع مضارعـــاً إذا يجـــرد

من ناصب وجازمٍ، كـ" ــتسعدُ"[٩٥]

إذا جرد (الفعل) المضارع عن عامل النصب وعامل الجزم رُفع، واختلف في رافعه، فذهب قومٌ إلى أنه ارتفع لوقوعه موقع الاسم، فـ "يضربُ" في قولك: "زيد يضرب" واقع موقع "ضارب" فارتفع لذلك، وقيل: ارتفع لتجرده من الناصب والجازم، وهو اختيار المصنف.

فكان اعراب البيت السابق "ارفع" فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت "مضارعاً" مفعول به لا رفع "إذا" ظرف تضمن معنى الشرط "يجرد" فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود الى مضارع، والجملة من يجرد ونائب فاعله في محل جر بإضافة إذا اليها، وجواب الشرط محذوف "والتقدير": اذا يجرد فأرفعه "من ناصب" جار ومجرور ومتعلق بقوله "يجرد" السابق "وجازم" معطوف على ناصب "كتسعد" جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير : وذلك كائن كتسعد، وقد قصد لفظ تسعد.

وبلن أنصبه وكي، كذا بأن

لا بَعدَ عِلمٍ، والتي من بعدِ ظَنْ[٩٦]

حيث "بلن" جار ومجرور متعلق بانصبه "أنصبه" انصب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به "وكي" معطوف على لن "كذا، بأن" جاران ومجروران متعلقان بفعل محذوف، يدل عليه قوله انصبه "لا" عاطفة "بعد" ظرف معطوف على ظرف آخر محذوف، والتقدير: فانصبه بأن بعد غير علم لا بعد علم "والتي" اسم موصول: مبتدأ "من بعد" جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول، و"بعد" مضاف و "ظن" مضاف اليه.

فانصب بها، والرّفع صّحح، واعتقد

تخفيفها من أنَّ، فهو مطّرد[٩٧]

ينصب المضارع اذا صحبه حرف ناصب، وهو "لن، أو كي، أو أن، أو إذَن"، نحو : "لن أضرب، وجئت كي أتعلم، وأريد أن تقوم، وإذن أُكرِمَك- في جواب من قال لك" آتيك".

وأشار بقوله "لا بعد علم" الى أنه إن وقعت "أنْ" بعد علم ونحوه –مما يدل على اليقين- وجب رفع الفعل بعدها، وتكون حينئذ مخففة من الثقيلة، نحو: "علمتُ أن يقوم"[٩٨]، التقدير أنه يقومُ، فخففت أنَّ، وحذف اسمها، وبقى خبرها، وهذه هي غير الناصبة للمضارع، لأن هذه ثنائية لفظاً ثلاثية وضعاً، وتلك ثنائية لفظاً ووضعاً.

وإن وقعت بعد ظن ونحوه – مما يدل على الرجحان- جاز في الفعل بعدها وجهان:

أحدهما : النصب، على جَعلِ "أنْ" من نواصب المضارع.

الثاني: الرفع، على جعل "أَنْ" مخففة من الثقيلة.

فتقول : "ظَننتُ أنْ يقوم، وأَنْ يقوم" والتقدير – مع الرفع- ظننت أنه يقوم، فخففت "أَنَّ" وحذف اسمها، وبقى خبرها، وهو الفعل وفاعله.

الاعراب : "فانصب" الفاء زائدة" وانصب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ- وقد عرفت مراراً ان خبر المبتدأ يجوز ان يكون جملة طلبية "بها" جار ومجرور متعلق بانصب "والرفع" مفعول مقدم لصحح "صحح" فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت و"اعتقد" فعل امر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، "تخفيفها" تخفيف: مفعول به لاعتقد، وتخفيف مضاف وها مضاف اليه "من أن" جار ومجرور متعلق بتخفيف "فهو" الفاء للتعليل، هو: ضمير منفصل مبتدأ "مطرد" خبر المبتدأ.

وبعضهم أهمل "أنْ" حملاً على
"ما" أختها حيث استحقت عملا(٩٩)

وقد قرئ بالرفع في قوله تعالى: (لمن أراد أن يتم)سورة البقرة /آية٢٣٣. وعلى هذا ورد قول الشاعر:

أن تقرآن على أسماء ويحكما
مني السلام، وألا تُشعرا أحدَا

وقول الآخر:

إنـــي زعـــيم يـــا نويقـــــــة إن نجـــــوت مـــــن الـــــرزاح

أن تهبطـــين بـــلاد قـــــوم يرتعـــون مـــن الطـــــلاح(١٠٠)

يعني أن من العرب من لم يعمل "أن" الناصبة للفعل المضارع، وإن وقعت بعد ما لا يدل على يقين أو رجحان(١٠١)، فيرفع الفعل بعدها حملاً على أختها "ما" المصدرية؛ لاشتراكهما في أنهما يقدران بالمصدر، فتقول: "أريد أن تقوم" كما تقول: "عجبت مما تفعل".

ونصبـــــــــــوا بـإذن المستقبـــــــــلا

إنْ صـــــدِّرت، والفعـــــل بعـــــدُ، موصَـــــلاً

أو قبلـــــه اليمـــــين، وانصـــــب وارفعـــــا

إذا "إذنْ" مـــن بعـــد عطـــف وقعـــــــا(١٠٢)

تقدم ان من جملة نواصب المضارع "إذن" ولا ينصب بها إلا بشروط:
أحدهما: أن يكون الفعل مستقبلاً
الثاني: أن تكون مصدرية.
الثالث: أن لا يفصل بينها وبين منصوبها.
وذلك نحو أن يقال: أنا آتيك؛ فتقول: "إذن أكرِمكَ"
فلو كان الفعل بعدها حالاً لم ينصب، نحو أن يقال: أحبك؛ فتقول: "إذن أظنك صادقاً"؛ فيجب رفع "أظن" وكذلك يجب رفع الفعل بعدها إن لم تتصدر، نحو: "زيدٌ إذن يُكرمكَ"؛ فإن كان المتقدم عليها حرف عطف جاز في الفعل: الرفع، والنصب، نحو: "وإذن أكرمك"، وكذلك يجب رفع الفعل بعدها إن فصل بينها وبينه، نحو: "إذن زيدٌ يُكرمكَ" فإن فصلت بالقسم نصبت، نحو: "إذن واللهِ أكرِمكَ"(١٠٣).

وبيـــــن "لا" ولام جـــــــــــر التـــزم
إظهار "أن" ناصبة، وان عـــــــدم
"لا" فأن اعمل مظهراً أو مضمرا
وبعد نفي كان حتماً أضمـــــــــــــرا
كذاك بعد "أو" اذا يصلـــــــــح في
موضعها "حتى" أو "لا" أن خفى(١٠٤)

فقد كان رأي الشيخ محمد محيي الدين عن "أن" التي اختصت من بين نواصب المضارع بأنها تعمل: مظهرة، ومضمرة.
فتظهر وجوباً اذا وقعت بعد لام الجر ولا النافية، نحو: "جئتك لئلا تضرب زيداً"(١٠٥).
وتظهر جوازاً اذا وقعت بعد لام الجر ولم تصحبها لا النافية، نحو: جئتك لأقرأ" و "لأن أقرأ"، هذا إذا لم تسبقها "كان" المنفية.
فإن سبقتها "كان" المنفية وجب أضمار "أنْ"، نحو: "ما كان زيد ليفعل" ولا تقول: "لأن يفعل" قال الله تعالى: (وما كانَ الله ليعذبهم وأنت فيهم)"سورة الانفال/آية (٣٣)".

ويجب اضمار "أن" بعد "أو" المقدرة بحتى، أو إلاَّ؛ فتقدر بحتى إذا كان الفعل الذي قبلها (مما) ينقضي شيئاً فشيئاً، وتقدر بألاّ إن لم يكن كذلك؛ فالأول كقوله:

لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى

فما انقادت الآمال إلا لصابرِ(١٠٦)

هذا البيت من الشواهد التي استشهد بها كثير من النحاة، ولم ينسبوها الى قائل معين.

أما في الاستفهام فكان له رأي نحو: "هل تكرم زيداً فيكرمك؟" ومنه قوله تعالى: (فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا)"سورة الاعراف /آية (٥٣)"، والعرض نحو: "ألاّ تنزل عندنا فتصيب خيراً" ومنه قوله:

يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما

قد حدثوك فما راءٍ كمن سمعا؟

وهذا البيت ايضاً من الشواهد التي لم نقف على نسبتها الى قائل معين(١٠٧).

الإعراب: "يا" حرف نداء "ابن" منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وابن مضاف و "الكرام" مضاف اليه "ألا" أداة عرض "تدنو" فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت "فتبصر" الفاء فاء السببية، وتبصر: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت "ما" اسم موصول: مفعول به لتبصر، مبنى على السكون في محل نصب "قد" حرف تحقيق "حدثوك" فعل وفاعل ومفعول به أول "والجملة لا محل لها صلة الموصول" والعائد ضمير منصوب بحدثوا على أنه مفعول ثان له، والتقدير: حدثوكه "فما" الفاء للتعليل، ما: نافية "راء" مبتدأ "كمن" جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ "سمعا"، سمع: فعل ماض، والألف للاطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من الموصولة المجرورة محلا بالكاف، والجملة لا محل لها صلة "من" المجرورة محلا بالكاف.

الشاهد فيه: قوله "فتبصر" حيث نصب الفعل المضارع – وهو تبصر- بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية في جواب العرض.

وقد أوضح الشيخ محمد محيي الدين في التحضيض نحو: "لولا تأتينا فتحدثنا"، ومنه [قوله تعالى]: "لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِين" **المنافقون:** ١٠ ، والتمني، نحو: " يٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا" **النساء: ٧٣**

ومعنى "أن يكون الطلب محضاً" أن لا يكون مدلولا عليه بإسم فعل، ولا بلفظ الخبر؛ فإن كان مدلولا عليه بأحد هذين المذكورين وجب رفع ما بعد الفاء، نحو: "صه فأحسن إليك، وحسبك الحديثُ فينام الناس".

والواو كالفا، إن تفد مفهوم مع،

كلا تكن جلداً وتظهرَ الجزع(١٠٨)

يعني أن المواضع التي ينصب فيها المضارعُ بإضمار "أنْ" وجوباً بعد الفاء ينصب فيها كلها بـ"أنْ" مضمرة وجوباً بعد الواو إذا قصد بها المصاحبة، نحو قوله تعالى:" وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ" آل عمران: ١٤٢

سادساً – عوامل الجزم.

بلا ولامٍ طالبـاً ضع جَزماَ فـي الفعل، هكذا بلـم ولمَّـــا

وآجزم بإن ومن وما ومهما أيٍّ متـــى أيّـــانَ أيـــنَ إذمـــا

وحيثما أنّى، وحـــرفٌ إذما كإن، وباقي الأدوات اسما(١٠٩)

الأدوات الجازمة للمضارع على قسمين:

أحدهما: ما يجزم فعلاً واحداً، وهو اللام الدالة على الأمر، نحو: "ليقمْ زَيدٌ"، أو على الدعاء، نحو" (ليقض علينا ربُّك)، و "لا" الدالة على النهى، نحو قوله تعالى: " لاَ تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا" **التوبة: ٤٠ "** أو على الدعاء، نحو: رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا **البقرة: ٢٨٦** و "لم" و "لما" وهما للنفي، ويختصان بالمضارع، ويقلبان معناه الى المضي، نحو: "لم يقم زيد، ولمَّا يقم عمرو" ولا يكون النفي بلمَّا إلا متصلا بالحال.

"بلا" جار ومجرور متعلق بقوله "ضع" الآتي "ولام" معطوف على "لا" "طالباً" حال من فاعل "ضع" المستتر فيه "ضع" فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت "جزماً" مفعول به لضع "في الفعل" جار ومجرور متعلق بضع "هكذا، بلم" جاران ومجروران يتعلقان بفعل محذوف دل عليه المذكور قبله: أي ضع كذا بلم "ولما" معطوف على "لم".

"واجزم" فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت "بإن" جار ومجرور متعلق باجزم "ومن، وما، ومهما، أي، متى، أيان، أين، إذ ما" كلهن معطوفات على "إن" بعاطف مقدر في بعضهن ومذكور في الباقي(١١٠).

"وحيثما،و أنى" معطوفان على "أن" في البيت السابق أيضاً "وحرف" خبر مقدم "إذ ما" قصد لفظه: مبتدأ مؤخر "كإن" جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لحرف "وباقي" مبتدأ، وباقي مضاف، و "الأدوات" مضاف إليه "اسماً" خبر المبتدأ، وقصره للضرورة، وأصله "أسماء" جمع اسم.

والثاني: ما يجزم فعلين، وهو "إنْ" نحو: "وَإِن تُبْدُواْ مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ" **البقرة: ٢٨٤** ، و "من" نحو: "مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ" **النساء: ١٢٣** و "ما" نحو: "وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ" **البقرة: ١٩٧** ، و "مهما" نحو: "قَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ" **الأعراف: ١٣٢** و "أىُّ" نحو: "أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى" **الإسراء**: ١١٠ و "متى" كقوله:

متى تأته تعشو إلى ضوء نارهِ
تجد خير نارٍ عندها خيرُ موقِدِ[١١١]

البيت للحطيئة، من قصيدة يمدح فيها بغيض بن عامر.

الإعراب: "متى" اسم شرط جازم يجزم فعلين، الأول فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه، وهو –مع هذا- ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب بتجد "تأته" تأت: فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بحذف الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به "تعشو" فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت فاعل، والجملة في محل نصب حال من الضمير المستتر في فعل الشرط "الى ضوء" جار ومجرور متعلق بقوله "تعشو" السابق، وضوء مضاف ونار من "ناره" مضاف اليه، ونار مضاف والهاء مضاف اليه "تجد" فعل مضارع جواب الشرط وجزاؤه مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت "خير" مفعول أول لتجد، وخبر مضاف و "نار" مضاف إليه "عندها" عند: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، وعند مضاف وها: مضاف إليه "خير" مبتدأ مؤخر، وخير مضاف و "موقد" مضاف اليه، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثان لتجد[١١٢].

الشاهد فيه: قوله "متى تأته... تجد- إلخ" حيث جزم بمتى فعلين، أولهما قوله تأته، وهو فعل الشرط، والثاني قوله "تجد" وهو جواب الشرط وجزاؤه على ما فصلناه في الاعراب.

أماّ رأيه في "أنى"، نحو:

خليلي أنّى تأتـــــياني تأتيا
أخا غير ما يرضيكما لا يحاولُ[١١٣]

وقد ذكر الشيخ محمد محيي الدين بأنها من الأدوات التي تجزم فعلين ، وان الادوات التي تجزم فعلين كلها أسماء، إلا "إنْ، وإذ ما" فإنهما حرفان، وكذلك الأدوات التي تجزم فعلاً واحداً كلها حروف[١١٤].

وهذا البيت – أيضاً- من الشواهد التي لم تقف على نسبتها الى قائل معين.

الإعراب: "خليلي" منادى بحرف نداء محذوف، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها، لأنه مثنى، وهو مضاف وياء المتكلم المدغمة في ياء التثنية مضاف إليه "أنى" اسم شرط جازم يجزم فعلين: الأول فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه، وهو ظرف مبني على السكون في محل نصب بجواب الشرط الذي هو تأتيا الثاني "تأتياني" تأتيا: فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف النون، وألف الاثنين فاعل، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به "تأتيا" فعل مضارع، جواب الشرط، مجزوم بحذف النون، وألف الاثنين فاعل "أخا" مفعول به لتأتيا منصوب بالفتحة الظاهرة "غير" مفعول به تقدم على عامله– وهو قوله "لا يحاول" الآتي – وغير مضاف و "ما" اسم موصول: مضاف إليه "يرضيكما" يرضى: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الموصولة، والضمير البارز المتصل مفعول به ليرضى، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول "لا" نافية "يحاول" فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود الى قوله "أخا" السابق، والجملة من يحاول المنفي بلا وفاعله المستتر فيه في محل نصب صفة لقوله أخا[١١٥].

الشاهد فيه : قول "انى تأتياني تأتيا- الخ" حيث جزم بأنى فعلين: أحدهما – وهو قوله "تأتياني" – فعل الشرط، والثاني- وهو قوله "تأتيا"، - جواب الشرط وجزاؤه.

يعني ان هذه الأدوات المذكورة في قوله: "واجزم بإن- إلى قوله: وأنى" يقتضين جملتين: إحداهما –وهي المتقدمة- تسمى شرطاً، والثانية – وهي المتأخرة- تسمى جواباً وجزاء، ويجب في الجملة الأولى أن تكون فعلية، وأما الثانية فالأصل فيها أن تكون فعلية، ويجوز أن تكون اسمية، نحو: "إن جاءَ زيد أكرمته، وإن جاء زيدٌ فله الفضلُ".

وماضيين، أو مضارعين تلفيهما – أو متخالفين[١١٦]

الإعراب: "وماضيين" مفعول ثان تقدم على عامله – وهو قوله "تلفيهما" الآتي- "أو" عاطفة "مضارعين" معطوف على قوله "ماضيين" السابق "تلفيهما" تلفى: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والضمير البارز المتصل مفعول تلفى الأول "أو" عاطفة "متخالفين" معطوف على قوله مضارعين.

اذا كان الشرط والجزاء جملتين[١١٧] فعليتين فيكونان على أربعة أنحاء:

الأول: أن يكون الفعلان ماضيين، نحو: "إن قامَ زيدٌ قامَ عمروٌ" ويكونان في محل جزم، ومنه قوله تعالى: "إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لأَنفُسِكُمْ" الإسراء: ٧.

والثاني: أن يكونا مضارعين، نحو: "إن يقمْ زيدٌ يَقمْ عمرو" ومنه قوله تعالى: "وَإِن تُبْدُواْ مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ" البقرة: ٢٨٤

والثالث: أن يكون الأول ماضياً والثاني مضارعاً، نحو: "إن قامَ زيد يقمْ عمرو" ومنه قوله تعالى: مَن كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا هود: ١٥ **والرابع**: أن يكون الأول مضارعاً، والثاني ماضياً، وهو قليل، ومنه قوله:

من يكدني بسيءٍ كنتَ منهُ
كالشجا بينَ حلقِهِ والوريدِ

هذا البيت لأبي زبيد الطائي[١١٨]،

وان كان الشرط مضارعاً والجزاء مضارعاً وجب الجزم (فيهما) ورفع الجزاء ضعيف[١١٩].

أي: إذا كان الجواب لا يصلح أن يكون شرطاً وجب اقترانه بالفاء، وذلك كالجملة الاسمية، نحو: "إن جاء زيدٌ فهوَ مُحسنٌ" وكفعل الأمر، نحو: "إن جاء زيد فأضربه" وكالفعلية المنفية بما، نحو: "إن جاء زيدٌ فما أضربهُ" أو "لنْ" نحو: "إن جاء زيد فَلَن أضربهُ".

لقد كان للشيخ العلاّمة محمد محيي الدين أسلوبه الخاص والمؤثر في شرح ابن عقيل من حيث الوقوف على المناهج ووضع التفصيلات عن الحروف ودلالاتها وتأثيراتها وتعريفها بأنها ما وضع للإفضاء بفعل أو شبهه أو معناه الى ما يليه، والإفضاء هو الوصول او تجاوزه للتعدية، أي لإيصال الفعل والمراد هنا إيصال الفعل الى الاسم. وتعديته إليه فيكون في محل اعرابي واضح ومتزن ومفهوم للمتلقي.

وبيانه للمعنى ، حيث يمكن ان تضيف الأفعال الى الأسماء فتوصلها إليها ، وبيان لماذا سميت حروف الجر ، وذلك لأنها تعمل إعراب الجر. كما سميت بعضها بحروف الجزم وبعضها حروف النصب[١٢٠].

ولقد مضى الكلام على ما اختلف فيه ، فكان يجب ان يراعى في العدّ ان يكون بين الكلمتين المتخالفتين في النوع، المتماثلتين في اللفظ توافق وتناسب من حيث المعنى، وليس التأسيس والنداء حدثين ممتدين ، ولا أصلين للمعنى الممتد فيمكن اقامة بعض الحروف مثل حروف الجر مقام بعض. كما يمكن ان تقدم على النكرة، وان يكون ايضاً حالاً عن النكرة المؤخرة. ويصلح ان يكون المجرور بحرف زائد او شبيه بالزائد تفسيراً له، فيوقع ذلك الحرف على ذلك المبهم[١٢١].

واخيراً استدللنا بما حكى البغداديون من قول العرب بأن للعلماء منزلة تظهرها دقتهم في استخدام الاسماء والافعال والحروف فيكونوا كالموصل للفعل القاصر الى ما كان يقصر عنه لولاه، والفعل لا يقصر عن فاعله.

الخاتمة والاستنتاجات

لقد سارت مؤلفات الشيخ الجليل العلامة محمد محيي الدين وتحقيقاته الخالدة في العالم مسير الضوء في الآفاق، فرأينا الجامعات والمعاهد والمدارس ودور العلم تتخذ كتبهُ نبراساً وهادياً، وتقرر بعضها على طلاب الجامعات والدراسات العليا والمعاهد؛ لأنه نفض عن تراثنا، وهو أشرف تراث في الوجود غبار السنيين، وقدمه بشروح ضافية، وهوامش دقيقة سامية، ارتوت منها العقلية الاسلامية والعربية، ونهل من معينها الذي لا ينضب القاصي والداني، وان التعريف بسيرة هذا الإمام الجليل المجدد تشرق بنور العلم، وتتدفق ينابيعها بأثمن ما في تراث امتنا من كنوز، لقد قدم للمكتبة الاسلامية والعربية ثلاثمائة كتاب في سائر العلوم الاسلامية والعربية ولا يتمكن من انجاز هذا الكم الهائل من الأعمال العملية الا من كان منقطعاً للعلم متبتلاً في محراب التأليف والتحقيق، يؤثر خدمة العلم على كل عزيز وغال، يحمل خصائص العباقرة الأفذاذ.

فلقد قيل في الأمام الطبري، إنه كالقارئ الذي لا يعرف إلا القرآن، وكالمحدث الذي لا يعرف إلا الحديث، وكالفقيه الذي لا يعرف إلا الفقه، وكالنحوي الذي لا يعرف إلا النحو، لبراعته وتعمقه في كل هذه العلوم، فصار كالجامعة لكنها تسعى على قدمين، وكذلك كان العلامة محمد محي الدين عبد الحميد لكثرة ما ألفه وأخرجه من الكتب في هذه الفنون، ولقد أتى على الأزهر حين من الدهر وجل ما يُدرس في معاهده من تأليف الشيخ الجليل أو من إخراجه وتحقيقه.[١٢٢]

ويكفي الشيخ فخراً انه عالج معظم كتب النحو المتداولة بين طلبة العلم وذوي الاختصاص اللغوي العميق، لتيسير دراستها وتذليل قراءتها بالشروح والتعليقات، بدءاً بالآجرومية وهومتن للنحو للمبتدئين، وانتهاءً بشرح الاشموني للألفية وشرح ابن يعيش للمفصل، ويندر أن تجد أحداً من دارسي العربية في العالم لم يتتلمذ على كتب الشيخ محيي الدين في اللغة والنحو أو يستفد منها.

ومن الاهداف التي نرجو ان احطنا بها هي :

١. التمرس في البحث العلمي المنهجي.
٢. تقديم نبذه تاريخيه عن حياة محمد محيي الدين عبد الحميد .
٣. التعرف والاطلاع على مؤلفاته التي أسهمت في إثراء اللغة العربية بالعديد من الآراء، والمعارف اللغوية وكذلك جهوده النحوية في شرح ابن عقيل.
٤. الإشارة إلى أهم المسائل التي أولاها النحوي محمد محيي الدين عبد الحميد جلّ اهتماماته.

لذا ومما تقدم تبرز أهمية هذا البحث في إثراء الثروة العلمية، واللغوية، التي خلفها لنا عالم اللغة محمد محيي الدين عبد الحميد، فقد :

١. أفاد اللغة العربية بالكم الهائل من المصنفات القيمة، التي لا يستغني عنها اللغويون في حياتهم .
٢. ان معرفة ما ألفه في مجال اللغة، والأبواب التي طرقها في هذا المجال، وما تفرد به، وما تابع فيه من سبقه لغاية في الأهمية ، فمن ذلك تتجلى عبقريته .

الهوامش :

١. عبد السلام هارون: تأبين الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد، مجلة مجمع اللغة العربية القاهرة، الجزء الثاني والثلاثون، (١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م)، ص١١ .
٢. التنوخي: أبو المحاسن، ١٩٨١ م، تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، د.ط ، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود، ص ٦٣.

٣. الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني ، ت ٣٩٢ هـ ، دار الهدى للطباعة والنشر ، ط / ٢ ، بيروت، ص١١٧. (قال عنه العلامة محمد علي النجار عضو مجمع اللغة العربية «إنه كالنحوي الذي لا يعرف إلا النحو، وكالفقيه الذي لا يعرف إلا الفقه، وكالمحدث الذي لا يعرف إلا الحديث، وكالمتكلم الذي لا يعرف إلا الكلام).
٤. التنوخي: أبو المحاسن ، مصدر سابق ، ص ٦٤.
٥. الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني ، ت ٣٩٢ هـ ، دار الهدى للطباعة والنشر ، ط / ٢ ، بيروت، ص١٢٣، (سمعه الشيخ محمد مصطفى المراغي شيخ الأزهر في ذلك الوقت فعهد إليه بإلقاء محاضرات عامة بالجامع الأزهر في المناسبات الدينية).
٦. الخضري : (١٨٧٠م)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط / ١، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م، ص٢١٧ .
٧. المصدر السابق نفسه، ص٢١٩.
٨. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد ابن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري، ت ٧٦١ هـ ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت، ص٧٦.
٩. محمد رجب البيومي: النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين، دار القلم، دمشق، (١٤١٥هـ= ١٩٩٥م)، ص١٦٢.
١٠. المصدر نفسه، ص٢٠٠.
١١. المصدر نفسه، ص٢٠١.
١٢. المصدر نفسه، ص٢٠١.
١٣. الخصائص، أبو الفتح عثمان ، مصدر سبق ذكره، ص١٢٠ وينظر ابن فارس : أحمد ، مصدر سبق ذكره، ص١٧٣..
١٤. محمد مهدي علام: المجمعيون في خمسين عاما، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة. (١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م)، ص١٩١.
١٥. المصدر نفسه، ص١٩٢.
١٦. الدكتور البيومي في كتابه «النهضة الإسلامية في سير أعلامها» ، مصدر سبق ذكره ، ص٢١١.
١٧. ابن عماد، شذرات الذهب ، دار التراث العربي ، القاهرة، ج١، ص ١٣٠، والدكتور البيومي في كتابه "النهضة الاسلامية..." ص ٢١١.
١٨. المصدر نفسه، ص٢١٧.
١٩. ابن فارس: أحمد، ١٩٦٣ م، الصاحبي في فقه اللغة، د.ط، بيروت: بدران للطباعة والنشر، ص٨٦.
٢٠. المصدر نفسه ، ص٨٧.
٢١. محمد رجب البيومي ، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٢.
٢٢. المصدر السابق نفسه، ص٢٣٣.
٢٣. ابن عماد، شذرات الذهب، دار التراث العربي، القاهرة، ج١، ص١٢٩.
٢٤. ابن خلكان: أحمد بن محمد، ١٩٧٧ م، (ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان) ، د.ط، ج ٣، بيروت: دار الثقافة، ص٢١٥.
٢٥. ابن السراج: أبو بكر، ١٩٨٥م ، الأصول في النحو، ط ٣، بيروت، مؤسسة الرسالة، ص١٤٢.
٢٦. المصدر السابق نفسه ، ص١٤٣.
٢٧. المصدر السابق نفسه ، ص١٥٣.
٢٨. مصطفى الغلاييني : جامع الدروس العربية، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ج١، ط٥، ٢٠٠٤م- ١٤٢٤هـ، ص٩٨.
٢٩. المصدر السابق نفسه ، ص١٠٠.
٣٠. رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي: كافية ابن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج٤، ط١، ١٩٩٨م - ١٤١٩هـ، ص١٢١.
٣١. محمد محيي الدين عبد الحميد: شرح ابن عقيل، دار مصر للطباعة والتوزيع- دار التراث، ج١، ط٢، ١٩٨٠، ص٢٩.
٣٢. د. بتول قاسم: دلالة الاعراب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٩، ص٧٢.
٣٣. المصدر نفسه ، ص٧٤.
٣٤. المصدر نفسه ، ص٧٥.
٣٥. ابن جني: أبو الفتح عثمان، ٢٠٠٧ م، (الخصائص) ، د.ط ، القاهرة : دار الحديث، ص٢٠١.
٣٦. المصدر السابق نفسه ، ص٢٠٣.
٣٧. الحموي، ياقوت، د.ت (معجم الأدباء) ، د.ط ، ج ١٢ ، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ص٤٥.
٣٨. ينظر ابن خلكان: (وفيات الاعيان وأنباء أبناء الزمان) ، د.ط، ج ٣، بيروت: دار الثقافة ، ص١٤٧.

٣٩. المصدر السابق نفسه، ص١٤٧.
٤٠. ياقوت الحموي : معجم الادباء، مصدر سبق ذكره، ص٤٦.
٤١. الأنباري: أبو البركات عبد الرحمن، ١٩٩٨ م، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، د.ط، بيروت المكتبة العصرية، ص١١٥.
٤٢. السبكي، علي بن عبد الكافي، ١٤٠٤ ه، الإبهاج في شرح المنهاج ، ط ١، ج ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ص٥٨.
٤٣. الدمشقي، أبو الفداء إسماعيل، ١٩٩٨ م، البداية والنهاية، ط ١، ج ١١، القاهرة: دار الفجر للتراث، ص٧٨.
٤٤. النحاس : التبيان في إعراب القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ١، ط٤، ١٩٩٥م، ص ٣٦٢.
٤٥. ابن عماد ، شذرات الذهب ، دار التراث العربي ، القاهرة ، ج١، ص١٢٩.
٤٦. المصدر نفسه، ص١٣٠.
٤٧. ينظر التحفة السنية في شرح المقدمة الأجرومية، محمد محيي الدين عبد الحميد، ص١١٦.
٤٨. ابن عماد، شذرات الذهب، مصدر سابق، ص١٣١.
٤٩. ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، ط ١، ١٩٨٥ م، دمشق : دار القلم، ص٢٢٧.
٥٠. المصدر السابق ، ص٢٢٧.
٥١. الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الانباري، محمد محيي الدين عبد الحميد، ص١٤٧، وينظر بغية الوعاة، للسيوطي، ج٢، ص٤١٦.
٥٢. المصدر السابق، ص١٤٧.
٥٣. ابو الفضل عبد الرحمن، بغية الوعاة، مصدر سابق، ج٢، ص٤١٨.
٥٤. ينظر: محمد محيي الدين عبد الحميد ، مقدمة كتاب شرح ابن عقيل ، دار مصر للطباعة ، القاهرة ، يوليو ، ١٩٨٠، ج٢، ص٧.
٥٥. ينظر: محمد محيي الدين عبد الحميد، المصدر السابق ، ص٧.
٥٦. ينظر:المصدر السابق، ص٨.
٥٧. التنوخي: أبو المحاسن، مصدر سبق ذكره، ص٧٥.
٥٨. محمد محيي الدين عبد الحميد، مصدر سبق ذكره، ج٢، ص٣٠.
٥٩. المصدر نفسه، ص٣٢.
٦٠. ينظر:أبو بكر عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ١٩٨٤م، ص٨٧.
٦١. ينظر:مكي القيسي: مشكل الإعراب ، دار النهضة العربية، مصر، القاهرة، ج١، ص٢١١.
٦٢. د. إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ط٢ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٣م ، ص٥٠.
٦٣. محمد محي الدين: شرح ابن عقيل، ج٢، ص٣٤.
٦٤. المصدر السابق نفسه، ص٥٥.
٦٥. ينظر سامي ماضي الربيعي، الدلالة النحويّة في كتاب المقتضب للمبرد (ت٢٨٥هـ) (أطروحة دكتوراه) ، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٣م، ص١٠٥.
٦٦. أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل، (٦٤٣هـ)، المطبعة المنيرية، القاهرة (د.ت)، ص٣١٢.
٦٧. ينظر: محمد محي الدين: شرح ابن عقيل، ج٢ وينظر أبو الفضل عبد الرحمن السيوطي، طبقات المفسرين، تح: علي محمد عمر ، مكتبة وهبة، القاهرة ، ١٩٧٦م، ص ١١٠.
٦٨. ينظر خزانة الأدب: ج٢، ص٤١٩.
٦٩. محمد محيي الدين: شرح ابن عقيل، ج٣، ص٤.
٧٠. أبو الفتح عثمان بن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح: علي النجدي ناصف وزميليه، مؤسسة دار التحرير للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٩م، ص٢٩٣.
٧١. محمد محيي الدين: شرح ابن عقيل، ج٣، ص٥.
٧٢. المصدر نفسه، ج٣، ص٧.
٧٣. محمد محي الدين: شرح ابن عقيل، ج٣، ص ٤.
٧٤. ينظر: خزانة الأدب ، ج٢، ص٤٢١.
٧٥. محمد محيي الدين: شرح ابن عقيل، ج٣، ص٨.
٧٦. الصواب أن يقول "حرف جر شبيه بالزائد" وأما الباء في قولهم، "بحسبك درهم" فهي حرف زائد، فليس التشبيه في كلام الشارح دقيقاً.
٧٧. محمد محيي الدين: شرح ابن عقيل، ج٣، ص١١.
٧٨. محمد محيي الدين: شرح ابن عقيل، ج٢، ص٤٢.
٧٩. ابو الفتح عثمان بن جني، مصدر سبق ذكره، ص٢٩٨.

٨٠. د. فاضل صالح السامرائي ، معاني الأبنية في العربية ، ط١ ، الشركة المتحدة للطباعة والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨١م ، ص١١٠.
٨١. محمد محيي الدين: شرح ابن عقيل، ج٣، ص١٢.
٨٢. ينظر: خزانة الادب، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٤.
٨٣. محمد محيي الدين: شرح ابن عقيل، ج٣، ص١٣.
٨٤. ينظر: خزانة الادب، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٤.
٨٥. ينظر:مصطفى الغلاييني : جامع الدروس العربية، مصدر سابق، ص١٠٧.
٨٦. المصدر نفسه ، ص١٠٩.
٨٧. ينظر سامي ماضي : المصدر السابق، ص ٦٢.
٨٨. أبو البقاء العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، تح: غازي مختار طليمات و د. عبد الإله نبهان، ط١، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ١٩٩٥م، ص١٣٩.
٨٩. ابو البقاء يعيش بن علي بن يعيش ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٢٢ .
٩٠. أبو الفضل عبد الرحمن السيوطي، بغية الوعاة، مصدر سابق، ص١٢٣.
٩١. محمد محي الدين: شرح ابن عقيل، مصدر سابق ، ج٢، ص ٨٥.
٩٢. ابن فارس : أحمد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧٧.
٩٣. ابن فارس : أحمد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧٨.
٩٤. محمد محيي الدين: شرح ابن عقيل، ج٣، ص٢٢.
٩٥. الشعر والشعراء لابن قتيبة، تحقيق أحمد شاكر، دار النهضة للطباعة ، القاهرة، ١٩٦٦م، ص١٨٢.
٩٦. المصدر السابق، ص١٨٤.
٩٧. المصدر السابق ، ص١٨٥.
٩٨. محمد محيي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل، ج٤، ص٤.
٩٩. الشعر والشعراء لابن قتيبة، مصدر سابق، ص١٩٠.
١٠٠. ينظر خزانة الادب، مصدر سابق، ص٢٣٠.
١٠١. محمد محيي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل، ج٤، ص٦.
١٠٢. الشعر والشعراء لابن قتيبة، مصدر سابق، ص١٩١.
١٠٣. محمد محيي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل، ج٤، ص٧.
١٠٤. ينظر: خزانة الادب، مصدر سابق، ص٢٣٢.
١٠٥. ينظر:محمد محيي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل، ج٤، ص٨.
١٠٦. محمد محيي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل، ج٤، ص٢٢.
١٠٧. الشعر والشعراء لابن قتيبة، مصدر سابق، ص١٩٥.
١٠٨. المصدر نفسه، ص١٩٥.
١٠٩. المصدر نفسه، ص١٩٧.
١١٠. محمد محيي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل، ج٤، ص٢٦.
١١١. ديوان الحطيئة ، شرح ابي سعيد السكري، دار صادر_لبنان،ط٢، ١٤٢٩ه _٢٠٠٨م ص٥١ وينظر: خزانة الادب، مصدر سابق، ص٢٣٢.
١١٢. محمد محيي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل، ج٤، ص٢٧.
١١٣. الشعر والشعراء لابن قتيبة، مصدر سابق، ص١٩٦.
١١٤. ينظر:محمد محيي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل، ج٤، ص٣١.
١١٥. محمد محيي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل، ج٤، ص٣٢.
١١٦. ينظر: خزانة الادب ، مصدر سابق ، ص٢٣٣.
١١٧. محمد محيي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل، ج٤، ص٣٣.
١١٨. الشعر والشعراء لابن قتيبة، مصدر سابق، ص٢٠٠.
١١٩. محمد محيي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل، ج٤، ص٣٣.
١٢٠. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. رجب محمد، القاهرة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م، ص٥٤.
١٢١. المصدر نفسه ، ص٥٥.
١٢٢. محمد رجب البيومي: النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين، دار القلم، دمشق، (١٤١٥هـ= ١٩٩٥م)، ص١٦٥.

المصادر

- القرآن الكريم .
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم- وضعه: محمد فؤاد عبد الباقي – دار الفكر – بيروت – لبنان، ١٤٠٧ه=١٩٨٧م.

١. الإبهاج في شرح المنهاج ، السبكي، علي بن عبد الكافي، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٤ ه، ط ١، ج ١.
٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. رجب محمد، القاهرة ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨ م.
٣. الأصول في النحو، ابن السراج: أبو بكر- مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان، ١٩٨٥م ، ط ٣.
٤. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، الأنباري: أبو البركات عبد الرحمن- المكتبة العصرية - بيروت ، ١٩٩٨ م، د.ط.
٥. اوضح المسالك الى الفية ابن مالك ، ابو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن احمد بن عبد الله بن هشام الانصاري المصري، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد- المكتبة المصرية- بيروت، ت٧٦١ه.
٦. البداية والنهاية، الدمشقي، أبو الفداء إسماعيل - دار الفجر للتراث ، القاهرة، ١٩٩٨ م، ط ١، ج ١١.
٧. بغية الوعاة، أبو الفضل عبد الرحمن السيوطي- القاهرة، ج٢.
٨. تأبين الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد، عبد السلام هارون- مجلة مجمع اللغة العربية - القاهرة - الجزء الثاني والثلاثون، (١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م).
٩. تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، التنوخي: أبو المحاسن- الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٩٨١ م، د.ط.
١٠. التبيان في إعراب القرآن، النحاس - دار الكتب العلمية- بيروت، ج ١، ط٤، ١٩٩٥م.
١١. التحفة السنية في شرح المقدمة الاجرومية ،تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد/دار الفيحاء_دمشق،(د.ت)
١٢. جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ج١، ط٥، ٢٠٠٤م- ١٤٢٤هـ.
١٣. حروف المعاني، د. سليمان معوض- المؤسسة الحديثة للكتاب- طرابلس ، لبنان،(د. ت).
١٤. خزانة الأدب ، الجزء الثاني ، ص٤٢١.
١٥. الخصائص ، ابن جني: أبو الفتح عثمان- دار الحديث- القاهرة ، ٢٠٠٧ م، د.ط.
١٦. دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر الجرجاني ، تح: محمود محمد شاكر- مكتبة الخانجي- القاهرة ، ١٩٨٤م.
١٧. دلالة الاعراب، د. بتول قاسم- دار الشؤون الثقافية العامة- بغداد، ١٩٩٩.
١٨. دلالة الألفاظ، د. إبراهيم أنيس- مكتبة الأنجلو المصرية، ط٢ ، ١٩٦٣م .
١٩. الدلالة النحويّة في كتاب المقتضب للمبرد (ت٢٨٥هـ) ، سامي ماضي الربيعي، (أطروحة دكتوراه) ، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٣م.
٢٠. ديوان الحطيئة_عن رواية ابن حبيب عن ابن الاعرابي وابي عمرو الشيباني،شرح ابي سعيد السكري،دار صادر، بيروت_لبنان ،ط٢ /١٤٢٩ه_٢٠٠
٢١. سر صناعة الإعراب، ابن جني، أبو الفتح عثمان- دار القلم- دمشق، ١٩٨٥ م، ط ١.
٢٢. شذى العرف في فن الصرف، احمد بن محمد الحملاوي (ت ١٣١٥هـ)- دار الكيان للطباعة والنشر- الرياض، ط١٢، ١٩٥٧.
٢٣. شذرات الذهب ، ابن عماد- دار التراث العربي- القاهرة ، ج١.
٢٤. شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، الخضري: (١٨٧٠م)-محمد محيي الدين عبد الحميد_ دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٤١٩ه- ١٩٩٨م.
٢٥. شرح المفصل، (٦٤٣هـ)، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش- المطبعة المنيرية- القاهرة (د.ت).
٢٦. الشعر والشعراء لابن قتيبة، تحقيق أحمد شاكر، دار النهضة للطباعة ، القاهرة، ١٩٦٦ م، معاهد التنصيص : البيت لأمرؤ القيس ، ج ١.
٢٧. الصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس: أحمد - بدران للطباعة والنشر- بيروت ، ١٩٦٣ م، د.ط.
٢٨. طبقات المفسرين، أبو الفضل عبد الرحمن السيوطي، تح: علي محمد عمر - مكتبة وهبة - القاهرة ، ١٩٧٦م.
٢٩. كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ج٤، ط١، ١٩٩٨م - ١٤١٩هـ.
٣٠. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري ، تح: غازي مختار طليمات ود. عبد الإله نبهان- دار الفكر المعاصر- بيروت- لبنان، ط١، ١٩٩٥م.
٣١. المجمعيون في خمسين عاما، محمد مهدي علام، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.
٣٢. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: علي النجدي ناصف وزميليه- مؤسسة دار التحرير للطباعة والنشر- القاهرة، ١٩٦٩م.

٣٣. مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي، محمود محمد الطناحي- مكتبة الخانجي- القاهرة، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٤م.
٣٤. مشكل الإعراب ، مكي القيسي- دار النهضة العربية- مصر- القاهرة، ج١.
٣٥. معاني الأبنية في العربية ، د. فاضل صالح السامرائي- الشركة المتحدة للطباعة والتوزيع- بيروت، ط١، ١٩٨١م.
٣٦. معجم الأدباء، الحموي، ياقوت- دار إحياء التراث العربي- بيروت، (د.ت)، د.ط ، ج ١٢.
٣٧. مقدمة كتاب شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد- دار مصر للطباعة- القاهرة، ج١-ج٢، يوليو، ١٩٨٠.
٣٨. النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين، محمد رجب البيومي- دار القلم- دمشق، ١٤١٥هـ= ١٩٩٥م.
٣٩. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان: أحمد بن محمد- دار الثقافة – بيروت، د.ط، ج ٣ ، ١٩٧٧م.